جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم الفلسفة

مذكرة ماستر

العلوم الاجتماعية

فلسفة

فلسفة عامة

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

قايدي الرميصاء

يوم: 06/09/2020

واقع الديمقراطية في الوطن العربي برهان غليون أنموذجا

لجنة المناقشة:

حمدي لكحل	أستاذ محاضر ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس اللجنة
حيدوسي الوردي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	المشرف
حميدات صالح	أستاذ مساعد أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	المناقش

السنة الجامعية : 2020/2019

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية	5
تمهيد	6
المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور	7
أولا: الديمقراطية في العصر اليوناني	7
ثانيا: الديمقراطية في العصر الحديث	13
ثالثا: الديمقراطية في العصر المعاصر	17
المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية	20
أولا: الديمقراطية من الناحية اللغوية	20
ثانيا: الديمقراطية من الناحية الاصطلاحية	21
المبحث الثالث: أشكال وصور الديمقراطية	25
أولا: الديمقراطية المباشرة	25
ثانيا: الديمقراطية غير المباشرة	26
ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة	26
الفصل الثاني: حضور الديمقراطية في الفكر الغليوني	30
تمهيد	31
المبحث الأول: برهان غليون سيرة ومسارا	32
أولا: حياته الفكرية	32
ثانيا: أهم مؤلفاته	33
ثالثا: مواقفه السياسية	35
المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية عند برهان غليون	38
أولا: الديمقراطية الشكلية	38
ثانيا: الديمقراطية الحقيقية	41

المبحث الثالث: قراءة غليون لعوامل التحول الديمقراطي في البلاد العربية	48
أولا: تناقض النظام العالمي الجديد	48
ثانيا: النزوع الاخلاقي و الوطني	50
ثالثا: القوى الجديدة	51
الفصل الثالث: الممارسة الديمقراطية في العالم العربي(العوائق و الآفاق)	56
تمهيد	57
المبحث الأول: عوائق الممارسة الديمقراطية	58
أولا: فساد النظام الاقتصادي و الإجتماعي-الرأسمالي-	58
ثانيا: تناقض الطلب الاجتماعي	62
ثالثا: غياب القيادة السياسية الرشيدة	65
المبحث الثاني: سبيل الإصلاح و التغيير	68
أولا: الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي	68
ثانيا: السياسية الجديدة	69
ثالثا: تحديات العولمة	73
خاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

إهداء

إلى روح "جدتي" الطاهرة رحمة الله عليها

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

وعلمني العطاء دون إنتظار

أبقاه الله فوق رؤوسنا فخرا وإكبارا

أبي الغالي

إلى أول من نطق بإسمها اللسان

إلى أحلى إسم تطرب بها الآذان

بعد رب العزة و النبي العدنان

أمي الغالية

إلى بضعة من أمي

إلى من يشاركه همي

إلى سندي في الحياة

إخوتي الأعزاء

إلى صديقات الجامعة و رفيقات العمر

إلى كل من يسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

"الرميصاء"

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وعرفانا بالجميل أتقدم بأسمى كلمات الشكر إلى سندي وأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "حيدوسي الوردي" صاحب النصائح القيمة والتوجيهات الصائبة وتقديرا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مشروع تخرجي فلهم كل الشكر كما لايسعني أن أشكر رفيق العمر وزوج المستقبل على دعمه وتشجيعه.

و شكرا لكل روح شاركتني بدعائها

مقدمة

في خضم التغيرات والتحولات السياسية و الإجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة، يطرح موضوع مناقشة مسألة الديمقراطية الذي فرض نفسه بقوة في الساحة الفكرية في جميع المجالات لا بالنسبة للمتخصصين في العلوم الإجتماعية أو السياسية فحسب بل أن كل فرد في المجتمع يتحدث في موضوعها ويناقش تساؤلاتها وإشكالاتها.

إن هذا الرواج الذي حققته مسألة الديمقراطية يرجع إلى العالم والفكر المعاصر، بحيث يتعذر على الإنسان و المفكر أن يقف بعيدا أو معزولا عن تلك المناقشات والمناورات حول هذه الفكرة على نطاق واسع، الأمر الذي جعل المفكرين العرب ونخص بالذكر برهان غليون يجعلها محور مشروعه الفلسفي السياسي بالدرجة الأولى، لكن هذا لا يعني بأن دراسة هذه الفكرة حديثة العهد، وإنما ترجع لجذور قديمة قدم الحياة السياسية ذاتها، ليكون المفهوم ببساطة يبدو للوهلة الأولى من أكثر المفاهيم تداولا وإنتشارا بالأخص في الدراسات العربية المعاصرة .

فكانت إنطلاقة بحث برهان غليون حول مفهوم الديمقراطية من خلال إنتشار الشعارات السياسية والديمقراطية والحكم الرشيد في الكثير من بقاع الوطن العربي، رغم إستمرار أنساق الفكر الشمولي والنظم التسلطية الإستبدادية، التي حجرت التقدم بجميع جوانبه وتطلعات الشعوب المتعطشة للحرية و الكرامة العربية، لذلك كان مفهوم الديمقراطية في الفكر الغليوني كأداة نحو نهضة وسبيل من سبل عملية التغيير وتدعيم العمل السياسي، متحليا في ذلك بثوب عصري غير تقليدي، أطر عليه معطيات ومستجدات عصر العولمة.

وبناء على ما سبق من أفكار معرفية ومحطات فلسفية، وبما أن مسألة الديمقراطية في الواقع العربي محور هذا البحث، فإن الإشكالية التي يعالجها تتحدد كما يلي:ماهي حقيقة الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي عند غليون؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي كالتالي:

- مامفهوم الديمقراطية؟ وكيف تجسدت في الفكر الغليوني؟
- وكيف كانت قراءة غليون لعوامل التحول الديمقراطي في البلاد العربية؟
- وماهي أهم عقبات الممارسة الديمقراطية في الواقع العربي؟
- وما مدى سبيل الإصلاح وتغيير الوضع الراهن؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ،إعتمدنا على المنهج التاريخي كون أن هذه المسألة ليست وليدة العصر وإنما لها ظهور قديم قدم الحياة السياسية نفسها، ومن جهة أخرى التحليل كمنهج قائما على تحليل مضامين فكر برهان غليون، وكيف تجسدت الديمقراطية لديه .

ولا يستقيم البحث إلا من خلال العودة إلى مجموعة من المصادر و المراجع التي تعنيه بالمادة العلمية، وأهم مصادرنا في هذا البحث بيان من أجل الديمقراطية الذي صدر سنة1978 لبرهان غليون والمسألة الديمقراطية في الوطن العربي الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، كما قمنا بتوظيف المقالات والدراسات المنشورة سواء كانت كتب جماعية أو أعمال ملتقيات، خصوصا أن غليون من المفكرين المعاصرين الذين لاتزال الأبحاث حوله محدودة، إضافة إلى هذا إستعانتنا بمجموعة من المراجع كانت لها علاقة به منها:في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي لعزمي بشارة وغيرها. . . كما حاولنا الإستفادة بقدر الإمكان من الموسوعات والمعاجم لضبط المفاهيم المتعلقة بالموضوع

وعلى ضوء إشكالية البحث والإستناد على المصادر والمراجع المتوفرة، إعتمدنا على ترتيب خطة، لتضم مقدمة مهدنا فيها للموضوع والمشكلة التي يعالجها مع ذكر أهم الدوافع والصعوبات التي واجهتنا .

الفصل الأول: لمفهوم الديمقراطية وكيفية ممارستها في المجتعات عبر العصور إنطلاقا من العصر اليوناني وصولا إلى العصر المعاصر، بعدها إلى أنواع وأشكال الديمقراطية لنميز بين المباشرة منها والغير المباشرة والشبه المباشرة

الفصل الثاني:تناولنا فيه سيرة ومسار برهان غليون و مواقفه السياسية من النظم القائمة،ومفهوم الديمقراطية عنده، لنبين الشكلية منها والحقيقية، ثم تطرقنا لقراءة غليون لعوامل التحول الديمقراطي في البلاد العربية أي الأسباب والدوافع التي جعلت من المجتمعات العربية تحاول الإنتقال نحو الديمقراطية

الفصل الثالث: عرضنا فيه أهم عقبات الممارسة الديمقراطية في الواقع العربي، وضرورة التغير وسبل الإصلاح أي الآفاق نحو ديمقراطية أفضل

الخاتمة: لتضم حصيلة التحليل و الإستنتاجات التى توصلنا إليها في أخر مطاف هذا البحث .

أما في ما يخص الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع كانت كالتالي:

أسباب ذاتية: هو أننا حاولنا أن نوسع مجال تفكيرينا لنخوض في مضمار سياسي لكن بشرط أن لا نبتعد عن لغة التفلسف، كون أن الديمقراطية موضوع تلهج بها نخب المثقفين و نخب العوام كذلك إختيارنا لبرهان غليون بالخصوص كونه من أهم أعلام الفكر التحرري الديمقراطي فهو يكاد يكون مرادفا للمفكر السياسي المظطلع بأعباء تشريح النظام الاستبدادي، من جهة أخرى إختيار موضوع يحاكي الواقع ويكون بمثابة تكريس فعلي على أرض الواقع

أسباب موضوعية: نظرا لأهمية الموضوع ،حاولنا أن نلفت إنتباه الباحث المبتدئ على مدى قيمة هذه المسألة في المجتمعات العربية ، وأن نثري الرصيد الفكري للبحوث القادمة، ونثبت أن للعرب مفكرين وفلاسفة جالوا شوارع المعرفة بمختلف ألوانها.

ولما كان كل بحث أكاديمي لا يخلو من الصعوبات، فتجدر الإشارة إلى البعض منها التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا العمل منها قلة الدراسات حول المفكر العربي المعاصر برهان غليون، إلا أننا حاولنا التغلب عليها بالقراءات المتتالية والبحث المستمر وتواصلنا مع المفكر غليون بالذات عبر مواقع الأنترنيت، من جهة أخر هذا الوباء الذي إجتاح أنحاء العالم،أثر بشكل كبير ومباشر على نفسيتنا وبالتالي تراجع قدرتنا ونقص تركيزنا،وأثر على عملية التواصل المباشر مع الأستاذ المشرف

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وقفنا في إستفاء هذا البحث الذي نتمنى أن يضيف إلى الميدان المعرفي لمسة تساهم في إثراء الرصيد الفكري ، ويكون مقدمة لأبحاث قادمة تستكمل بيها نقاط النقص التي قصرت في البحوث السابقة ولم يعطى لها الحق في البحث و التمحيص .

الفصل الأول:

الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية

المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور

أولا: الديمقراطية في العصر اليوناني

ثانيا: الديمقراطية في العصر الحديث

ثالثا: الديمقراطية في العصر المعاصر

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية

أولا: الديمقراطية من الناحية اللغوية

ثانيا: الديمقراطية من الناحية الاصطلاحية

المبحث الثالث: أشكال وصور الديمقراطية

أولا: الديمقراطية المباشرة

ثانيا: الديمقراطية غير المباشرة

ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة

تمهيد :

بالشك والحيرة نتوصل إلى موضوعات ومسائل فلسفية متنوعة المجالات غزيرة بمادتها الفلسفية، كثيرة القراءات والتداخلات الفكرية المتعددة الأوجه والإختلافات ، ولعل من أهم وأبرز المسائل الفلسفية التى أضحت محل ومحط إنشغال المفكرين و الفلاسفة في المجال الفلسفي السياسي بالأخص الديمقراطية . فلا نجد فليسوفا باحثا إلا وقد أعطاها شحنة ومقدرا من الاهتمام في شعار مشروعه الفلسفي على مر محطاته ، ويتجلى هذا في القول التالي:"تراني أبالغ إن قلت أن الديمقراطية هي أعقد القضايا الإنسانية في ماضيها وحاضرها، وربما مستقبلها، وسبب التعقيد أن الكل يطلبوها ويطلبونها وسوف يلحون في طلبها"[1]

هكذا هو مصطلح الديمقراطية الذي نال حضورا لافتا في القراءات و الكتابات الفلسفية الغربية كانت أم العربية على حد سواء، مما أدى إلى جعل هذه الفكرة يكنفها نوعا من الغموض والتعقيد ويشتد حولها الخلاف والجدل . ولفك اللبس الذي يحيط بالمصطلح علينا العودة إلى جذورها وكيفية ممارستها في المجتعات، بدءا من العصر اليوناني الذي تميز بطرحه للديمقراطية وأولى إهتماما لها من حيث المضمون والدلالة، مرورا بالعصر الحديث عصر التنوير،لتتغير الوجهة الفلسفية من النظرة الكلاسيكية إلى النظرة الحديثة للمصطلح من حيث الممارسة والتطبيق

وعلى ضوء هذه الأفكار يمكننا أن نطرح بعض التساؤلات المتمثلة في : كيف كان واقع الديمقراطية عبر العصور؟ وما مفهومها من الناحية اللغوية من جهة و الإصطلاحية من جهة أخرى؟ وفيما تمثلت أشكالها وصورها؟

[1] أحمد طلعت، الوجه الأخر للديمقراطية ، طريق لنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ط ، 1990 ، ص 42

المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور

في هذا المبحث سنحاول تتبع واقع الديمقراطية عبر العصور و الإرهاصات المختلفة التى مر بها، بدءا بالحضارة اليونانية من منطلق أنها اللبنة الأولى،مرورا بالعصر الحديث الذي تبلور فيه النظام الديمقراطي مع فلاسفة التنوير، و الأخذ مع التطورات المعاصرة إلى يومنا هذا

أولا:الديمقراطية في العصر اليوناني

إنطلقت الدراسات التاريخية حول مصطلح الديمقراطية والأنظمة الديمقراطية في أن دولة المدينة اثينا أول مخاض تمر به البشرية لولادة هذا النظام ،فقد مورست في شكلها المباشر كأول تجربة في التاريخ القديم[1]بمعنى أن المحطة الأولى التى إنطلق منها مصطلح الديمقراطية هو أثينا،فقدماء اليونان كانوا أول من إستعملوها ليصفوا نظام حكم سياسي يحكم الشعب نفسه بنفسه . إذ أن اليونان شهدت إضرابات عديدة من التنظيمات السياسية وإصلاحات قانونية، وسياسية تهدف إلى إنصاف الطبقات ،وإلغاء الرق و الديون للوصول إلى مفهوم الديمقراطية[2] فقدم الفكر الديمقراطي وجوه فلسفية يونانية أطرت و ساهمت في نشوء هذا الفكر نذكر من بينهم:

السفسطائيين: في النصف الثاني من القرن الخامس ق م تميز النظام الديمقراطي بانتصار"الهليين" على أعدائهم الفرس وهذا هو عصر السفسطائيين الذهبي ، خاصة مع ظهور حاكم عظيم هو "**بريكس**"(490 –429 ق م) ، صديق الفكر و الفنون و إزدهار الديمقراطية ،فكانت سياسة بريكس إعطاء المزيد من السلطة للشعب و الحرص على مشاركة كل المواطنين في سياسة المدينة[3]، وقد وصل بريكس إلى حكم أثينا بعد أن تربى تربية عقلية فريدة ، ساهم في تشكيلها "**انكساجوراس**" (500 – 428 ق م)، الفيلسوف الذي صاحبه وتعلم منه الرزانة العقلية[4]وهوأحد معلمي الحركة السفسطائية وصديق رجل الدولة الديمقراطية

[1]محمد سليم عزوي ،نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للنشر و الطباعة عمان دط، ، 2000 ،ص 9

[2]العروي عبد الله ،ديمقراطية القومية العربية، ملتزمة للنشر، القاهرة ، ط2 ، 1961، ص 11

[3]عزت قرني ، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون ، اخراج و طبع ذات سلاسل، الكويت ، دط ، 1993ص 83

[4]مصطفى النجار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ،جزء2 ، دار قباء للطباعة و النشر ،قاهرة، دط ، 2000، ص46

بريكس[1] فالديمقراطية التعبير الرسمي الذي أطلق على الحالة السياسية التى سادت في أثينا في القرن 5 ق م، إستعملها بركليس في خطابه الذي يمكن أن يشكل بيان النظام الديمقراطي الذي يدل مبدئيا على"حكومة الشعب"[2] وهنا تتضح أن الديمقراطية كانت في أبهى حلتها ذلك لترك الشعب الحرية و السلطة في المدينة .

أما من جهة اخرى نجد "**بروتاغوراس**" **(490 –420 ق م)** بمقولته الشهيرة "الإنسان مقياس كل شيء"[3]أي أن الإنسان مقياس الأشياء جميعا،فهو معيار المعارف و كل شيء،كونه واقعي ينظر إلى جميع المسائل بنظرة واقعية أساسها الأول الفرد ، هذا ماجعله ينظر إلى الديمقراطية كنظام سياسي ساعد على الإعلاء من شأن المواطن لنيل الفضيلة والتربية . فأخذت الديمقراطية بمعناها الدقيق أن يحكم العدد الاكبر وان يكون العدد الاصغر محكوما ، ويشترط في هذه الحكومة ببساطة الأخلاق الجارية والمساواة في الحقوق لتكون الفضيلة مبدأ للديمقراطية ، إذ جميع هذه الشروط لا يمكنها الدوام من دون الفضيلة.[4] ومن خلال ماطرح فإن السفسطائيين إنطلقوا من منطلق على أن الأخلاق والفضيلة أساس النظام الذي كان غرضه تكوين مواطن صالح لنيل حياة سياسية تغزوها الفضيلة والحرية ، ليكون الشعب واعي بالسلطة، فكانت النظام السياسي الذي ساهم بشكل فعال في ظهور الفلسفة التي تهتم بالإنسان و قضاياه ، تجعله محور التفكير الفلسفى غايته هذا السبب الذي جعل الفضيلة مبدأ للديمقراطية. لتمهد هذه النظرية لفكر سقراط السياسي وبالأخص واقع الدولة الاثنية آن ذاك .

سقراط (470 –390 ق م):كانت الأوضاع السياسية في أثينا مرآة عاكسة كاشفة لفكر وفلسفة سقراط السياسية يمكن تلخيصها في مايلي:

إنقسمت اثينا بعد إقرار الديمقراطية كنظام حكم بين مؤيد و داع لها وبين ناقد ورافض،أما سقراط كان معارض للنظام الديمقراطي،ويظهر جليا في محاورة أفلاطون بإعتبار أن سقراط

---

[1] تدهرندتشرا ،دليل اكسفورد للفلسفة، من حرف ا الى حرف ط ، تر: نجيب الحصادي، جزء 1 ،المكتب الوطني للبحث ،بيبا، دط دس، ص 119

[2] جان توشار(وآخرون) ،تاريخ الفكر السياسي، تر:مقلد علي ، دار العالمية للنشر، لبنان ،ط2 ، 1983، ص 18

[3] مصطفى النجار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ، مرجع نفسه، ص 18

[4]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، ط1، دس، ص ص 158–159

لم يكن له أي إرث مكتوب، لأنه إعتمد على طريقة الحوار في تلقين تلاميذه ،ولذلك كانت كافة المعلومات التي نعرفها عنه كان قد نقلها تلامذته إلينا،إذ رفض سقراط الديمقراطية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها : إعتبر أن النظام الديمقراطي يسمح بأن يصل إلى الحكم أي فرد من أفراد الشعب ،إذ صعد الحداد و النجار إلى منصة الجمعية العمومية ليدلوا بآرائهم في أمور لا يفقهون عنها شيئا"[1]أي أن الديمقراطية نظام يسمح بإخلاء المناصب و السلطة لأناس ليسو أهل لذلك لا يفهمون في هذا المجال قط، فليس كل شخص له الحق في الحكم و قيادة المدينة .

وماذكر في كتاب أفلاطون الجمهورية عن سقراط و موقفه من النظام السائد و الحكام فهو تجرد عن كل مشاغل الحياة الذاتية ، وسعى نحو الغاية الكلية و المنفعة العامة ،هذه الأخيرة التى تنعدم في النظام الديمقراطي ،حيث يقول سقراط:"**الطمع محسوب عار(. . .) فلذلك لايسعى إلا الفاضل إلى تبوء المناصب رغبة منهم في تكديس المال ولا طمعا في إحراز الشرف** "[2].

من هنا فإن الشخص الساذج الذي يجري وراء أهوائه الشخصية ليس له الحق في السلطة،فمن هو أهل للحكم الشخص الناجح الذي تهمه المصلحة العامة اكثر من المصلحة الشخصية،وإعتبر البعض أن أفكار سقراط أفكارا ثورية منافية للفلسفة السفسطائية التى أقرت بالديمقراطية وأراد أن يخلص دولة المدينة من هذا الحكم الأناني الذي يراعي المصلحة الخاصة ، إلا أنه تعرض للنقد والهجوم وأعتبرت أفكاره أفكارا لا تدعو إلى الفضيلة بل تدعو إلى الرذيلة و تحريض الشباب على الرذائل ، فكانت خاتمه الحكم عليه بالإعدام .

أفلاطون(427 – 347 ق م): كان من أسرة أثينية عريقة بالمجد من خلال حياته الفكرية تأثر بأستاذه سقراط[3]. و من جهة أخرى مارس أفلاطون الديمقراطية في فلسفته السياسية و تبقى محاكمة سقراط أستاذ أفلاطون علامة سوداء عليه،إذ تكمن الديمقراطية في أن جميع أبناء الشعب أحرار تحت لوائها، ولو أحد قام بالبحث عن شيء من الحكم

[1] عزت قرني ، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، مرجع سابق، ص 141

[2] أفلاطون ،الجمهورية، تر: حنا أرندت ،المطبعة المصرية ، القاهرة، ط2 ، 1948 ، ص 28

[3] عبد الرحمان بدوي ، الموسوعة الفلسفية ، جزء1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ط2، 1984، ص 155،

فسيجد ما يصبو اليه"[1].فالتهافت على المكاسب المالية و كذالك الإسراف على إنفاق الأموال ،وطلب الملذات هو ما دفع الفقراء يشكلون الأغلبية في الدولة ، فتنهض الديمقراطية فيتغلب الفقراء على أعدائهم وينتقمون لأنفسهم من هؤلاء الحكام بالقتل و التشريد،ثم يسوى بين الناس بالحرية وهذه هي الديمقراطية نفسها ،إذا ما تطرفت في مبادئها إنهار بناؤها ، فرفضها أفلاطون لأسباب منها: –أدت لهزيمة أثينا ضد أسبرطا،–أدت إلى إعدام أستاذه سقراط وغيرها من الأسباب[2] وتتضح الفكره هنا أن أفلاطون رأى بأن الديمقراطية تظهر عند إنتقام وإنتصار الفقراء على أعدائهم وهنا لا تتحقق العدالة الاجتماعية.

فالغاية التي تصبو إليها الدولة هي إسعاد الأفراد للوصول إلى الحكمة و الفضيلة،فالتربية هي أهم واجبات الدولة فهو يناضل ضد الديمقراطية التى إستقرت في يد الطبقة التجارية ، ولهذا يجب تجنيب المدينة الفاضلة شرور التجار وعلى حد تعبيره:"التجار تجر الكوارث على المدينة".[3]

وبهذا تتضح أن الحكومة الأصلح لقيادة الدولة هي حكومة الفلاسفة أما الباقي فهي فاسدة،لذا قسم أفلاطون الحكومات إلى خمسة:

–الحكومة الأرستقراطية Aristocracy : هي أفضل أنواع الحكم ، وهو حكم القلة الفاضلة

–الحكومة التيمقراطية Timocracy : هي حكومة يتغلب على أفرادها حب الطموح يتولدون من الحكام و الفلاسفة وهم اقل منهم ثقافة و تهذيبا.

–الحكومة الاوليجاركيةOligarchie : حكومة الأغنياء الطامحين ، تحل محل الحكومة السابقة ،حيث تتحول المثل العليا من تحقيق المجد العسكري إلى تحقيق أكبر عدد من المكاسب المالية

–الحكومة الديمقراطيةDimocracy: هي حكم الشعب حيث تقدر الحرية تقديرا عاليا.[4]

–حكومة الطغيانTymannin: حكومة الفرد الظالم و الحاكم الجائر ، حيث يسود الظلم بغير خجل أو حياء ، فالحرية المتطرفة تولد أفضع أنواع الطغيان[5]. فالتجربة الإغريقية

[1] محمد ثامر ،التعريف السياسي للديمقراطية ، www ,kitabet ,com يوم 20 –11 –2019 بتوقيت 15:19

[2] أحمد أمين ، زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، دار الكتب المصرية، القاهرة،ط2،1984، ص189

[3] أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون–المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة– دار الكتاب العربي، دمشق، ط1 ،2010، ص 161

[4] أميرة حلمي مطر ،جمهورية أفلاطون ، مهرجان القراءة للجميع ،دط ، 1994،ص 193

[5] مصطفى النجار ، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، مرجع سابق، ص 194

إخترقتها حوادث تضرب مصداقية الديمقراطية ، كإعدام شيخ المدينة سقراط بسبب الفضيلة التي بقيت سلاح ذو حدين أي أنها المبدأ الذي إعتمدته الديمقراطية الإغريقية والسبب في إعدام سقراط ، فمحاكمته لم تكن محاكمة عادلة إطلاقا ، بالأخص من التهم الموجه اليه . وخاصة تهمته لفساد الشباب [1].

فموت سقراط ترك أثرا في تفكير أفلاطون ملأه إحتقارا للديمقراطية وكراهية للجماهير و الجموع التى ولدتها في نفسه نشأته الأرستقراطية وساقه إلى قرار يستدعي ضرورة القضاء على الديمقراطية وإستبدالها بحكم الأعقل والأفضل من الرجال [2]

ومجمل القول أن الحكومة التى يقر بيها الفيلسوف اليوناني أفلاطون هي حكومة الفلاسفة المثالية القائمة على العدل و الفضيلة و المساواة ، إلا أن الديمقراطية تبقى نقطة سوداء على الفكر السياسي الأفلاطوني ،لنتقل الفكرة إلى تلميذه أرسطو التي كانت فلسفته محورها الأساسي السياسية و الدولة، لينطلق من منطلق أستاذه في البداية.

أرسطو(469 – 399 ق م): بدأ أرسطو فلسفته السياسية بالدولة بإعتبارها الركن الرئيسي فهي ثلاثة أجزاء حسب نظامها، فلا تختلف الدول في حقيقة الأمر بإختلاف هذه العناصر، الأولى من هذه الأمور إنما هو الجمعية العمومية التى تتداول في الشؤون العامة فإختصاصها هو مبدأ ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تقتضي على الخصوص هذا الصنف ، فالطرائق الممكنة في الجمعية العمومية هي كلها ديمقراطية ، والثانية هي هيئة الحكام التى يلتزم في تنظيم طبيعتها، و الثالثة هي الهيئة القضائية[3] بمعنى أن أرسطو إعتبر الجمعية العمومية هي التى تتشد بيها الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة .

فأرسطو وصف في بيان أنواع الحكم الثلاثة أنها : ملكية وأرستقراطية وجمهورية ،والجمهورية هي نفسها الديمقراطية ، بمعنى أن الشعب الذي يتولى زمام أموره بنفسه[4] تأثر أرسطو بأستاذه أفلاطون في مجاله السياسي حيث أنه نقل نظرية أفلاطون "نظرية الطبقى الوسطى" و حاول أن يثبت أن الفضيلة هي على العموم حد وسط بين إفراطين متضادين، وطبقا لهذا توضع في السياسة قوة الدولة في الطبقة الوسطى للمواطنين ، هؤلاء هم خير

[1] أبو محمد على تاريخ الفكر الفلسفي –الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون دار النهضة العربية ،بيروت، د ط ،2001 ص 49

[2] ول ديورات،قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، تر: فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط6 7197 ص19

[3] أرسطو طاليس ،السياسة، تر:أحمد لطفي السيد، منشورات ، بيروت، ط1 ، 2009 ، ص ص 363– 364

[4] عبد الرحمن حماد العمر،هذه هي الديمقراطية ، دار الحلية للنشر، ط 1، 1424هـ، ص 13

الكل لأنهم أعقلهم[1] ويتضح هنا دور الطبقى الوسطى في تكريس النظام الديمقراطي ، فهم ليسو بفقراء ليطمعوا ولا بأغنياء ليسلبوا[2] فتأتي الديمقراطية عادة نتيجة ثورة على حكومة الأغنياء ، فكسب الربح في الطبقات الحاكمة يؤدي إلى تضاؤل عددها ، وهذا يقوي الجماهير التي تتمكن في النهاية من التخلص من أسيادها وإقامة حكومة ديمقراطية .

إن رفض فلاسفة اليونان وبالأخص أرسطو لم يكن من منطلق عنصري .،ومن أجل سيطرة الطبقة المثقفة على الحكم فقط ، وإنما لإدراكهم و معرفتهم بطبيعة الشعوب حيث يقول أرسطو: "**ترك العنان الواسع للديمقراطية يخلق الفوضى وعليه فإن أفضل نوع للنظام الديمقراطي هو تلك الديمقراطية التى تقوم على أساس دستوري ، تحدد فيه حقوق وواجبات كل من الحكام و المحكومين**"[3] وهنا يؤكد على أن الديمقراطية المطلقة مناط الإستبداد ، لذلك يجب تقييدها بموجب وثيقة دستورية تضبط بدقة ما للحكام وما عليهم .

إن أشد أنواع الديمقراطية فسادا ، يكون على العموم في دول كثيرة العدد ، حيث يصعب إجتماع الجمعيات العامة.[4] فكلما نقص عدد السكان كان النظام الديمقراطي على أحسن حال ، لذلك فإن كثرة الشعب سبب من معيقات تطبيق الديمقراطية في اليونان هذا ماقصده كل من أفلاطون و أرسطو

وفي هذا السياق نجد أن مدينة أرسطو لاتقوم على أفراد يسنون القواعد و القوانين ، لذلك نجده أقر بوجود نخبة سياسية قادرة على تحقيق العدالة، فهي تقوم مقام الدولة. فقسم أرسطو أنواع الحكومات التي تمثل الحكومة السيئة وهي كالتالي:

- الحكومة المستبدة أي حكم الطغاة
- الأوليجارشية أي حكم الأقلية
- الديمقراطية أي حكم الأكثرية التى تسعى لتحقيق الحرية الكاملة

[1] أرسطو طاليس ، السياسة، تر: أحمد لطفي السيد ، مرجع سابق، ص 49

[2] ول ديوارت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، تر:فتح الله محمد المشعشع ، مرجع سابق ص 103

[3] نقلا عن : مصطفى أسعد ، الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين الغربية و الإسلامية ، شهادة دكتورا في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة 2014 – 2011 م، ص 26

[4] أرسطو طاليس ، السياسية ، تر: أحمد لطفي السيد، مرجع سابق ص 392

ونوع الحكم فضل لدى أرسطو هو الأرستقراطية ويعتبرها الحكم المثالي (حكم الأقلية الذين يحكمون لصالح المدينة أيضا)[1]

فيتضح مما سبق أن الديمقراطية ثمرة نضال طويل في الفلسفة اليونانية ، من أجل إقامة العدالة و المساواة و الحرية ، في سبيل التخلص من الطغيان وإقامة حكم يخدم المصلحة العامة فكانت بين الرفض ولتأييد .

ثانيا:الديمقراطية في العصر الحديث

رغم أن دولة المدينة في اليونان هي التى قدمت للعصور الحديثة مصطلح و مفهوم الديمقراطية إلا أنها لم تقدم النموذج التطبيقي لها بما يناسبها ، وقد إنطلقت غالبيتها من بيئات فكرية متعددة وأحيانا متناقضة [2].

بدأ نجم الديمقراطية يسطع في سماء الفكر الفلسفى الغربي (الحديث) كممارسة تطبيقية على أرض الواقع ، حيث شكلت رؤية فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي نقطة تحول هامة في التاريخ الفلسفي السياسي آنذاك ،إذ ظهرت مفاهيم ومصطلحات مبلورة بمفهوم جديد بديلة عن المفهوم الكلاسيكي بثوب جديد ولغة جديدة ،تعيد القيمة والمفهوم الأصح

من خلال الكفاح المرير الذي قاده بعض الفلاسفة و المفكرين ضد سلطة الكنيسة التى كانت مهيمنة في أرويا ،وإنطلاقا من هذه الظروف عمل هؤلاء الفلاسفة على المناداة بالحرية و المساواة وفصل الدين عن الدولة فطالبت الحركة التنويرية بأن يكون الشعب صاحب السلطة ،فرفعت الديمقراطية في العصر الحديث كشعار للتعبير عن الأنظمة الحرة[3] من هنا ناضل الفكر السياسي الحديث بسبب هيمنة الكنيسة على الدولة والفكر وأقر بالقيم المبادئ التي تنادي بالمصلحة العامة.

ولقد لعبت القيم دورا كبيرا في تحرير الفكر و المطالبة بالمزيد من الحرية و العدالة مما ساهم في إرساء قواعد وقيم ديمقراطية في المجتمعات الأوربية هذه الجذور الفلسفية

[1] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2001 ، ص 104

[2] إيمان أحمد ،قراءات نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي ،المعهد المصري ، 28 فيفري 2016، ص 2

[3] مصطفى أسعيد ، الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين الغربية و الإسلامية ،مرجع سابق، ص 02

الديمقراطية تم تكريسها من خلال الثورتين الأمريكية سنة 1776 م (الحرب الأهلية)و الفرنسية سنة 1789 (الثورة الصناعية)[1]

فنجد من أهم الأفكار و النظريات التى أثرت في تكوين النظام الديمقراطي و لعبت دورا كبيرا في تغير المفاهيم ، هي نظرية "**العقد الإجتماعي**" عند توماس هوبز(1588–1679م) وجون لوك (1632 –1704م)و جان جاك روسو(1712 –1778 م) هذا الأخير أول من أرسى دعائم نظرية العقد الاجتماعي ، وأهم فكرة جسدها هي أن السلطة الحكومية لكي تكون شرعية ، يجب أن تضم رضا المحكومين عنها ، و الدعوة إلى كفالة حقوق الشعب وإلى التحرر و كبح جماع الحكام المستبدين[2]. ففي بداية الامر إتفق فلاسفة العقد على أن إجتماع الناس تكون في حالة طبيعية ، فلا توجد سلطة تنظمهم و تشرف عليهم ، أي يعيشون في حالة طبيعية، وبعد ذلك حدث تحول وإنتقال إلى حالة المجتمع ، بالتالي فإن السلطة تكون حرة وحاضرة وهذا ماجعلهم يختلفون في طبيعة هذه السلطة و النظام الذي يقوم عليه المجتمع . يقول جون لوك :"**لهذا أعتقد أن السلطة السياسية تتمثل في وضع قوانين التي تنص على عقوبة الإعدام وجميع العقوبات الخفيفة الآخرى وتنظيم الملكية و المحافظة عليها، وإستخدام قوى المجتمع لتنفيذ هذه القوانين،وحماية ثروة البلاد من أي خطر خارجي، وكل ذلك من أجل صالح الجمهور**"[3] ومن آرائه السياسية أنه جعل السيادة للشعب ، وإن كان يرى أن الشعب يحتفظ بهذا الحق لإستخدامه وقت الضرورة القصوى إذ يعتقد بقانونية الإجراءات و القوانين الحكومية مالم تمس حقوق الأفراد السياسية ، وليس في وسع الأفراد منح الحاكم سلطة غير محددة لانهم لا يملكون هذه السلطة وبالتالي لا يمكن أن تكون سلطة الحاكم مطلقة[4]لتتضح الصورة أكثر عند لوك عند تأكيده على حق الشعب وأن الحاكم لا يمكن أن يطغى أو يتسلط على المحكوم ،و إن أساء أو تجاوز السلطة المفروضة فإن الشعب له الحق في أن يمنعه، بالمعنى الأدق أن الحكومة والسلطة السياسية مرهونة على الشعب وسيادة الدولة ليس للحاكم بل للمحكوم، وبهذا يقر بالديمقراطية ويعلي

[1] مصطفى أسعيد ، الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين الغربية و الإسلامية ،مرجع سابق ، ص 33

[2] غاني بودبوز ،إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها، رسالة ماجستير في علم الإجتماع السياسي ، جامعة الجزائر 2004 –2005، ص63

[3] جون لوك،الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي،تر:محمود شوقي الكيال،الدار القومية للطباعةوالنشر،دط،دس،ص14

[4] مرجع نفسه،ص10

من شأنها في عصر النهضة. يقول لوك:"**لا يحق للسلطة أن تغتصب أملاك أي فرد من أفراد المجتمع وذلك لقدوسية الملكية،كون حمايتها أحد أغراض الكبرى التي وجدت من أجلها الدولة**"[1] لننتقل بعدها إلى توماس هوبز لنتطرق كيف عالج هذه الفكرة من منظوره الخاص

–توماس هوبز Thomas Hobbes : يعرض توماس هوبز فلسفته السياسية من خلال الطبيعة الإنسانية ودورها في التأسيس للنظام السياسي ويقر أن الناس بطبعهم متساوون في الحقوق ،ومن أجل قيام دولة يجب تفويض الأفراد يكون لإنسان أو هيئة يقول هوبز:"**إننا نقر أن قيام دولة يتم حين توافق وتعاقد الأغلبيةأو كل فرد مع كل فرد أخر على أن يتنازلوا عن حقوقهم لشخص أو هيئة في مقابل منحهم السلام و الحماية**[2] ،ومن جهة آخرى بنقده التقسيم الأرسطي ، بإعتبارها تقسيمات مبنية على أساس مايحب الناس ويكره ، أما تقيم هوبز لأنواع الأنظمة كانت ثلاثة أنواع هي : المونايكية وهذا النظام يتولاه شخص هو الملك، والثاني الأرستقراطية يكون تسيير الأمور من طرف مجموعة من الأشخاص ، وأخيرا النظام الديمقراطي الذي يتولاه الأكثرية وهو الشعب، يصنفه الثالث بعد المونايكي والأرستقراطي ، فحسبه كلما قل عدد الحكام قلت شروط الحكم ، وبهذا فإن الديمقراطية تعاقد الأفراد مع بعضهم البعض وليس للحاكم أي دخل، إلا أن لهذا النظام سلبيات أنها تفقد القوة لتحفظ الأمن والإستقرار سواء في الداخل او الخارج[3] فالديمقراطية حسب هوبز عبارة عن إتفاق أفراد الجماعة فيما بينهم بمعزل عن الحاكم وتكون السلطة للشعب أو الجماعة المثفقة، فتتضح الصورة هنا بأن نظرة هوبز نظرة كلاسيكية بثوب جديد،لنتابع بعذ ذلك نظرة جون جاك رورسو، وأين تتضح معالم الديمقراطية عنده

– جان جاك روسو John jack Rousseau : يرى روسو أنه لايوجد ديمقراطية تامة ولن توجد، لأنه ليس من الممكن أن تتحكم الأكثرية في الأقلية، ولهذا هناك شروط يجب أن تتوفر لتحقق الحكومة المثلى:أولها يجب أن تكون دولة صغيرة بحيث يسهل إجتماع الناس ،وثانيا أن تكون هناك بساطة في العادات والتقاليد ، وثالثا أكبر المساواة تكون بين المقامات

[1] جون لوك،في الحكم المدني،تر:ماجد فاخري،اللجنة الدولية للترجمة،بيروت،دط،1909،ص23

[2] توماس هوبز،اللوفيثان،الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة،تر:حبيب حرب،هيئة ابو ضبي،ط1،2011 ،ص165

[3] مختار غريب ، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوطيقا، مؤسسة كنوز للحكمة ، الأبيار ، الجزائر ، د ط ، 2009، ص 144 .

والثروات و رابعا عدم البذخ ، فبتحقق هذه الشروط تتحقق الفضيلة بإعتبارها مبدأ في الحكومة الجمهورية[1] ثم إن الحكومة الديمقراطية هي أكثر الحكومات عرضة للحروب الأهلية و الإضطرابات الداخلية ذلك لأنها لا توجد حكومة مثلها تميل بقوة واستقرار إلى تغيير الشكل ، وهذا في قوله:"**فلو وجد شعب من الألهة لكانت حكومته ديمقراطية ، فحكومة الكمال كهذه لا تلائم الأدميين**"[2]

فالديمقراطية على حسب ما عرض ، تكون من خلال الإرادة العامة أي الشعب هو الذي يمثل السلطة ، و نظرية العقد الاجتماعي كانت بمثابة منبه أيقضت العقول من الجمود الفكري الذى ساد في عصور الكنيسة ، وبهذا تكون الديمقراطية نظام الحكم الذي يعكس واقع المساواة و المشاركة الجماعية لتحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين فلا فرق بين هذا وذاك ، فنادت بها الأنظمة والحكومات ، وقامت لأجلها الحروب و الثورات ، وزين الحبر بها أوراق الكتب ، فهل صحيح أنها ديمقراطية مثالية قائمة على العدالة الاجتماعية؟وهل تستحق كل هذا السجال والعناء؟

[1] أدريه كريتون، روسو حياته وفلسفته، تر: نبيبة صقه ، منشورات عويدات، بيروت ، ط4 ، 1988، ص 123

[2] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي ، تر: عادل زعتير ، هنداوي ، القاهرة ، د ط ، 2012 ،ص 96

ثالثا: الديمقراطية في العصر المعاصر:

لا يخفى لمتتبع المسار التاريخي لمفهوم الديمقراطية تلك الطبيعة النسبية الغير الثابتة بين الآراء و التصورات للمفكرين كل حسب نسيجه الفكري في بلورة ونحت مفاهيمه ، فنظرة فلاسفة اليونان لا تتساوى مع نظرة فلاسفة العصر الحديث ، وتصور المفكرين المعاصرين في ثوب جديد ونظرة مغايرة ،فتغير التعريفات غير الجامعة دليل على مكانة الديمقراطية في الأبحاث و القراءات على ضوء هذه الشذرات المعرفية نتخذ من جون راولز و آلان تورين أنموذجا نثري بيه هذا الجزء، ليتضح المفهوم أكثر في الحقبة المعاصرة

– جون راولز Johen Rawl (1905 –2002) : يؤكد راولز أن الديمقراطية نظام دستوري وهذا الأخير ذلك النظام الذي يجب تكون قوانينه ومراسيمه متسقة غير متناقضة مع الحقوق الأساسية والحريات مثل التي يشملها المبدأ الاول للعدالة ، ولحاصل في الديمقراطية أن هناك دستور يحتوي على لائحة حقوق تعين الحريات[1]

وما يلاحظ اليوم أن كل الديمقراطيات المعاصرة ديمقراطيات دستورية ، مما يساعد على قبول تقييد السلطة ، شريطة إلا يخل ذلك بالمبادئ الجوهرية للديمقراطية ولا يتعارض مع مبادئ الدستور الديمقراطي [2] .

ويفتح جون راولز كتابه "الليبرالية السياسية" بقوله:"**إن تطور الفكر الديمقراطي من خلال القرون الأخيرة يبين بوضوح أنه لا يوجد الآن أي إتفاق حول الطريقة التي يجب أن تنظم بها المؤسسات السياسية الديمقراطية دستورية، إذ ما نحن أخذنا في الحسبان بأنها يجب أن تحترم الشروط المنصفة لتعاون موطنين أحرار ومتساويين**"[3] وعليه فإن راولز أول أن يصوغ مجتمع ديمقراطي عادل يسير وفق للمساواة العدالة و مبدأ الحق ليصل للديمقراطية الدستورية بمفهومها المعاصر بالدرجة الاولى .

حاول راولز من خلال أبحاثه أن يخلق توازنات جديدة بين الحرية المساواة على قواعد أخلاقية للعدالة كإنصاف، ، فتصبح العدالة صلب نظريته السياسية إذ يعتبرها الفضيلة

[1] جون راولز ، العدالة كإنصاف إعادة وصياغة، تر:حيدر حاج إسماعيل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1 ، 2009 ، ص 309

[2] برهان غليون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ط1 ، 1999 ص 14

[3] John Rawls ،libéralisme politique، trad catherine Audard (Paris puf 1993) p 28

الأولى للمؤسسات السياسية لا للقواعد الدستورية منها فحسب بل لكن مجتمع منظم عقلانيا بهدف النفع العام[1] معنى هذا أن العدالة أساس النظام الديمقراطي

– الآن تورين (1929م – إلى يومنا هذا)

الديمقراطية المعاصرة تؤكد على الوحدة و ثقافة التقبل والتآلف بتجاوز كل عائق يقف أمامها، سواء ثقافيا حضاري أو عائق إجتماعيا وهذا ما طرحه الآن تورين فبالإستمتاع بالآخر والأخذ به يتحقق الفعل الديمقراطي داخل الأوساط الاجتماعية ، وهذا يتضح في قول تورين:" **ديمقراطية اليوم وسيلة سياسية للحفاظ على التنوع بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع بأن يعمل كأنه وحدة**"[2]

إن المجتمع الديمقراطي اليوم يشجع على التنوع و التعدد في الثقافات و الديانات ،فلا يمكن أن نقيم دولة أو مجتمع بأكمله ذا بعد واحد أو معتقد دين واحد وهذا ما يتضح في قوله : "**من المستحيل أن يعيش النظام الديمقراطي في مكان يسود فيه الواحد سواء كان دين للدولة أو وحدة سلطة مطلقة فالمجتمع يحدد نفسه قبل كل شيء بهويته وبأحاديته،لايمكن أن يكون مجتمعا ديمقراطيا**"[3] فبعد عصور الظلام وتحرر العقل من سلطة الكنسية بدأت الحياة السياسية تشع وتبرز بالدفاع عن الحرية والتحرر والتفتح لتتضح معالم وصورة النظام الديمقراطي الذي ينادي بيه الأفراد والشعب، ذلك النظام الذي يحمل في طياته التطلع و التحرر والوعي الإجتماعي والثقافي وخاصة تقبل الأخر لتتكون دولة تؤمن بالتعدد وتقدسه .

إن النظام الديمقراطي المعاصر يمنح الأفراد حرية الإختيار و الممارسة وحفظ هذه الحرية في الدولة ليكون النظام نظاما إجتماعيا سياسيا يقدس الأخر ، ويعترف به و بثقافته وعرفه و دينيه بدمجه مع المجتمع بعيدا عن الطبقية و الفروق الاجتماعية[4] وبهذا تكون الديمقراطية المعاصرة قوة سياسية وإجتماعية في آن واحد أكثر عقلنة و تحرر من النظم الاخرى .

---

[1] نتيات علي ،محمد بلعزوقي ، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز ، مجلة النجاح للأبحاث ،علوم الإنسانية ، الجزائر مجلد 28 (5) ، 2014 ص ص 24– 25

[2] الآن تورين ، ما الديمقراطية؟، تر: عبود كسوحة ، منشورات دار الثقافة ، دمشق ، د ط ، 2002 ص 29

[3] الآن تورين ، نقد الحداثة ، تر : أنور مغيب ، المجلس الأعلى للثقافة ، باريس ، ط 1 ، 1992 ص 439

[4] الآن تورين ن ما الديمقراطية ؟ تر: عبود كسوحة ، مرجع سابق ص 29

فالذات الفاعلة في المجتمع تحقق الوحدة لإقامة مجتمع ديمقراطي فعال وبهذا يشتد الطلب على الديمقراطية المعاصرة كونها قوة سياسية إجتماعية أكثر وعي عقلنة و إنفتاحا من الأنظمة السياسية الأخرى فهي ليست فقط مجموعة ضمانات قانونيه أنها كفاح أفراد الرعية ضمن ثقافتهم و حرياتهم ضد منطق المناهج المسيطرة[1]

إن الديمقراطية المعاصرة هي ممارسة وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة لهذا الدستور كما أنه يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية ضمانات الرأي العام الواعي الذي تعبر عنه الأحزاب السياسية ،ومع النصف الأول من القرن العشرين ظهرت الدستورنية الغربية بشكل واضح وعالمي ، وتميزت بأنها كونية الأهداف والمقاصد وإنضاج شروط ديمقراطية الحياة السياسية التي تقوم على خمسة مبادئ : لاسيادة لفرد ولا لقلة من الشعب ، سيطرة أحكام القانون ، مبدأ الفصل بين السلطات ، ضمان الحقوق والواجبات، تداول السلطة[2]

وهذه المبادئ الخمسة هي النقطة لتي يشترك فيها دساتير نظم الحكم وبالتالي الديمقراطية المعاصرة ديمقراطية دستوريه وعلى ضوء كل من جون راولز و الآن تورين

ويتضح مما طرح سلفا أن مفهوم الديمقراطية حمل في طياته مجموعة من التطورات و الإختلافات عبر العصور من العصر اليوناني مرورا بالعصر الحديث الذي كان عبارة عن نقطة تحول وبلورة للمفاهيم الكلاسيكية السابقة لتتضح الصورة أكثر في الديمقراطية المعاصرة.

[1] الآن تورين ن ما الديمقراطية ؟ تر: عبود كسوحة ، مرجع سابق ، ص 21

[2] أحمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة الفكر ، مرجع سابق، ص329

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية

مثلما كانت الفلسفة إختراعا يونانيا ، فكذلك كانت الديمقراطية إبتكارا يوناني فقد أخذت قيمتها في اللغة الإغريقية ، وإنتقلت منها مثل الفلسفة إلى جميع اللغات ، فعند تعريفنا للديمقراطية يجب أن نعرفها من الناحية اللغوية أولا بعدها ننتقل إلى معناها الإصطلاحي لنفك كل غموض يلتف حول المصطلح

أولا:الديمقراطية من الناحية اللغوية

يعد مصطلح الديمقراطية من أقدم المصطلحات السياسية و الفلسفية أكثرها تداولا و إستعمالا ، وقد ظهرت البوادر الأولى للنظام الديمقراطي في العهد اليوناني في إطار دولة المدينة بكونها تعني في أصلها اللغوي:حكم الشعب وهي ترجع الى اصلها اليوناني المكون من لفظتين هما[1] :

DEMOS : وتعني الشعب

KRATOS: وتعنى حكم او سلطة .[2]

وتعنى حكم الشعب ، أو الحكم للشعب[3] أي أن الشعب صاحب السلطة و الحكم فله الحرية في إتخاذ القرارت و ممارسته السلطة السياسية في الدولة بمعنى أنها:

حكم الشعب الذي يتناقض مع حكم شخص أو مجموعة خاصة ، كونه نظام لصنع إتخاذ القرار، ويتشارك فيه كل من ينتمي إلى المجتمع السياسي الذي يتخذ القرار في الواقع أو يتحمل مشاركته ، وتكن لديهم جميعا قوة سياسية متساوية في ذلك [4] وهو معنى لا يبتعد عنه لالاند في موسوعته الفلسفية فتحت مادة Démocratie

فالديمقراطية عنده هي حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تمييز ، على أساس المولد و الثروة أو القدرة [5]

---

[1] محمد سبيلا ونور الهرموني،موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الانسانية و الفلسفة،عربي،انجليزي فرنسي،منشورات المتوسط،المغرب،ط1،2017،ص246

[2] جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية الفرنسية الإنجليزية اللاتينية، دار الكتاب اللبناني ، لبنان ،ج1 ، 1982 ص569

[3] محمد بن شاكر الشريف ،أسلمة الديمقراطية حقيقة أم وهم ؟ دراسة نقدية ، المملكة العربية السعودية ، د ط ،د س، ص 16

[4] Routledge Encyclopedia of Philosophy ، version 1 : 0 London and new york : routledge (1998) entry : democracy .

[5] اندري لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، المجلد الأول ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط2 ، 2001 ص259

في حين نجد قاموس وبستر الموسوعي يعرف الديمقراطيه على أنها: نظام حكم يقوم على تركز السلطة في يد الشعب أو في ممثليه المنتخبين تبعا لنظام حكم إنتخابي حرا [1]

ثانيا:الديمقراطية من الناحية الإصطلاحية

نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية من ناحية الإصطلاح، أنه لايوجد تعريف جامع مانع ،وتعريف ثابت يثبت أنموذجا واحد ووحيدا تتبناه جميع الأنظمة ، فمفهوم الديمقراطية متغير بتغير الأزمنة والعصور فليس مفهومها القديمة نفسه الآن والعكس . هذا ما يتجلى في قول خليفة علي الكوري: "الديمقراطية تعاقد مجتمعي متجدد ، ودون كلمة متجدد لا تكون ديمقراطية لأن الأجيال تتغير و التوازنات تتغير"[2] بمنعى أن المجتمع في حالة ديناميكية مستمرة ومتواصلة لا تعرف الثبات، وهذا ما ينعكس على مفهوم الديمقراطية.

ويقودنا تعدد وتنوع التعريفات إلى أن المصطلح يتسم بالطابع التاريخي من جهة و الطابع الإديولوجي من جهة أخرى هذا ما وضحه رايمون بودون حين إتعبر أننا يجب أن نميز بين ديمقراطية أثينا المباشرة وبين الديمقراطية التمثيلية ، بإعتبار أن المصطلح يصنف ضمن ما سمي بالمصطلح الإديولوجي[3]، ولهذا يؤكد بعض الدارسين حتى وإن كانت عسيرة التطبيق فإنها في نفس الوقت عسيرة الفهم ، لأنها من الناحية الإديولوجية تستمد،كونها من المبادئ الإنسانية الكبرى كالأخلاق و العدالة ، لهذا يقال أن فهم الديمقراطية يكمن في العقل ، فهي بإختصار نظام سياسي يتقاسم فيه المواطنون السلطة و يختارون حكامهم بحرية و يحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم [4] يتوضح هنا أن فكرة الديمقراطية لم تتحقق بصورة حقة واضحة على أرض الواقع، لأن التعريف الكلاسيكي لها غير شامل وجامع ذلك لأنه غير قابل للتطبيق من الناحية العلمية التطبيقية ، فحكم الشعب نفسه بنفسه لا يطابق الواقع ، ومن ثم فإن جون جاك روسو يقول في هذا الصدد:"**إذا نظرنا الى المصطلح في اوثق معانيه رئي أنه لم توجد ديمقراطية حقيقية قط، وأنه لن توجدا مطلقا،**

---

[1] Webester Encyclope Unabridged dictionary of English،language1989 p 384

[2] خليفة علي الكوري (وآخرون)، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2009 ص 179

[3] ريمون بودون، فرنسيس بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، تر: سليم حداد ، ديوان المطبعات الجامعية ، الجزائر، ط1، 1986 ص310

[4] فتحي السيد عبده، السياسة و المجتمع رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية و الاحزاب السياسية ، مؤسسة سباب الجامعة، الاسكندرية،دط ،دس،ص130

وأضيف إلى ذلك أنه لاتوجد حكومة عرضة للحروب الأهلية والإضطرابات كالحكومة الديمقراطية "[1]

أفادنا التحليل السابق أن الديمقراطية من المفاهيم التي إستخدمت بمعان متعددة بإختلاف الزمان و المكان ، رغم الإتفاق اللغوي حول الأصل اليوناني لهاعلى أنها حكم الشعب نفسه بنفسه وهو ماأصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي ، التعريف الذي قاله الرئيس الأمريكي"أبرهام لنكولن" في خطابه الشهير الذي القاه عام 1863 : هي حكم الشعب للشعب"[2]

و ويتضح مفهوم الديمقراطية عند "جميل صليبا على أنها : نظام حكم سياسي تكون فيها السيادة لجميع المواطنين لا للفرد أو لطبقة واحدة منهم، لهذا النظام ثلاثة أركان سيادة الشعب أولا ، المساواة والعدل ثانيا ، الحرية الفردية و الكرامة الانسانية ثالثا. فلا مساواة بلا حرية ولا حرية بلا مساواة ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرار[3]. وبهذا تكون ممارسة السلطة تقتصر على الشعب لا للفرد او مجموعة متجانسة متفقة ، او لطبقة ما ، لتترجم بذلك قيم المساواة و العدالة والكرامة الانسانية.

ويعرفها إبراهيم مدكور: الديمقراطية نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو طبقة ، فهي في الحقيقة نظام مثالي يعز تطبيقه تطبيقا تاما هذه هي الديمقراطية السياسية أما الديمقراطية الإجتماعية فهي أسلوب حياه ، يقوم على المساواة وحرية الرأي والفكر ينشد العدالة الإجتماعية [4] بهذا المعنى تكون المساواة والعدالة الأساس الجوهري بقيام نظام ديمقراطي حقيقي

أما الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث : إستقر مفهومها كمذهب سياسي فلسفي على يد كبار فلاسفة القرن 18 م أمثال جون لوك في إنجليز، وجان جاك روسو في فرنسا وغيرهم ، وكانت غاية هذا المصطلح الفلسفي السياسي محاربة الإستبداد المطلق الذي ساد

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر:عادل زعتير ، مرجع سابق ص96

[2] نقلا عن:مصطفى بلعور،التحول الديمقراطي في النظم السياسية،اطروحة دكتورا في العلوم السياسية،جامعة بن يوسف خدة،الجزائر،2009–2010 ،ص19

[3] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص 569

[4] إبراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي،الهيئة العامة لشؤون المطابع اللأميرية ،القاهرة ، 1983، ص 68

أروبا آنا ذاك ، فالسيادة لا ترجع للملك بل للشعب [1] وتكون بالمعنى التي أعطته إياها الثورة الفرنسية ، ومضمونها يتمثل في حق الشعب المطلق في تشريع الأمور العامة عن طريق التصويت الذي يقوم به نواب الشعب ، فهي تعني السيادة للأمة ومثلها الأعلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه[2] أي أن الديمقراطية نظام سياسي تكون السلطة والحكم للشعب لا للملك بهدف تحقيق العدالة و المساواة.

إن تحليل مفهوم الديمقراطية يوحي إلينا أن الديمقراطية الأثينية خير مثالا عن الديمقراطية المثالية، التي يصعب تطبيقها في الأوانة الأخيرة على أرض الواقع ، هذا ما يجعلنا نستبعد التعريفات المجرة المثالية لها، لنقف عند الديمقراطيات الغربية الحديثة والمعاصرة، بهذا أصبحت لا تقتصر على أنها نظام سياسي قط، بل إمتدت إلى أن تصبح نظام اجتماعي أيضا وكانت إحدى التعريفات لها أنها:

"نظام اجتماعي يكون الشعب فيه مصدر السلطة، ويمارسها نواب أو ممثلون عن الشعب من خلال تشريعات تنظم بها العلاقة بين الحاكم و المحكوم و بين الأفراد بعضهم ببعض[3]يتضح من هذا التعريف أن في النظام الديمقراطي قانون أو تشريعات تحفظ و تضمن حقوق أفراد الشعب وتسعى لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، ليكون الحكم للشعب فلا فرق بين غني و فقير ولا طبقة وأخرى كل متساوون . فكانت ممارسة الشعب المباشرة على النطاق الضيق والصغير، التي تم تطبيقها كما قلنا سابقا إلا في دولة المدينة أثينا، ليصعب تجسيدها في العصور الحديثة والمعاصرة ، لتصبح ممارسة السلطة من قبل نواب ومثيلين يمثلون فئة الشعب على النطاق الواسع فنجد الديمقراطية في المفهوم الإجتماعي: ينطوي على فكرتين الأولى: تتبلور حول ما يسمى بنظرية المواطنة والتى تقوم على الإعتقاد بأن أهم ما ينطوي عليه المشاركة الجماهيرية هي تنمية الإحساس بالمواطنة الحقة، والثانية : ما يعرف بصفوة الديمقراطية أي أنها منهج سياسي وليست صورة المجتمع

[1] أحمد صابر حوحو ، مجلة الفكر مبادئ و مقومات الديمقراطية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،كلية الحقوق، شتمة، العدد الخامس،ص327.

[2] محمد الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام ، مؤسسة الإسراء ، الجزائر، ط1 ، 1991 ، ص 43

[3] عبد المنعم حنفي،المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة،مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 2000 ،ص357

، فهو ذلك التنظيم الذي يمكننا من الوصول إلى القرارات السياسي ،إذن فالديمقراطية هي ذلك النسق الذي يحقق أكبر قدر من مشاركة المواطنين في التأثير على القرارات الهامة [1].

إذن فهي ليست مطلبا سهلا ، أو يمكن تحقيقها بين يوم وأخر ،كما أنها بذاتها ليست حلا ، وإنما هي المناخ وبداية الوصول إلى الحلول والوسط الذي يرسخ العقلانية[2] لتصبح المطلب الذي يحقق المشاركة السياسية الفعالة لأفراد المجتمع وجماعاته ،بشكل متساوي من خلال نص دستوري قائم على مبدأ المساواة ، ومن هذا المنطلق وصفت الديمقراطية بأنها عملية لإتخاذ القرارات الجماعية الملزمة[3]

وإنطلاقا مما سبق يتضح بأنه مصطلح يختلف في تعاريفه المفكرين و الفلاسفة، فكل واحد منهم انطلق من خلفية فكرية تاريخية تعبر عن حقيقة الديمقراطية ، من منطلق أن كل عصر له ميزاته وخصائصه هذا ماجعل التعريفات تختلف ومغايرة لبعضها البعض ، فليس مفهوم الديمقراطية في القديم نفسه المفهوم الحديث ،إلا أننا نتفق على أنها من أصل يوناني وتعني حكم الشعب.

[1] فتحي السيد عبده ،السياسة و المجتمع رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية والأحزاب والسياسية ، مرجع سابق ص 131

[2] عبد الرحمن منيف،الديمقراطية أولا ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، د ط ،د س ،ص ص 26 –28

[3] علي خليفة الكواري (وآخرون) ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز الدراسات للوحدة العربية ، ط2، 2002، ص02

المبحث الثالث: أشكال و صور الديمقراطية

إن طريقة ممارسة الديمقراطية في مختلف الدول تشترك في خاصية أساسية جوهرية هي أن الشعب صاحب السلطة والسيادة، بإعتباره الممثل الذي يحق له أن يمارس السلطة السياسية بحرية تامة ، كما يمكن لصاحب السلطة (الشعب) أن ينيب من يمثله، وعلى ضوء هذا يمكنا أن نوضح صور وأشكال الديمقراطية نذكرها كالتالي :

أولا: الديمقراطية المباشرة (La Démocratie Directe) :

وهي ذلك النظام الذي بمقتضاه يحكم الشعب نفسه، وهو الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة. وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون السلطة مباشرة دن وسطاء أو نواب ، ويستحيل تطبيقه إلا في مجتمعات صغيرة المقفلة[1]وتعد أيضا من أقدم صور الديمقراطية، فيها يشترك أكبر عدد ممكن من الأفراد في شؤون الحكم دون واسطة، ولقد شهت المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مباشرة ، وكان المواطنون فيها هم الذين يتولون رسم سياسة الدولة ، وينطوي النظام الديمقراطي المباشر على ميزة كبرى وهي أنه يحقق مبدأ سيادة الشعب المطلقة تحقيقا مثاليا، إلا أنه يعاني من بعض جوانب القصور ، فمن العسير تطبيقه في الدول الكبرى الشاسعة المساحة [2] أي أن الديمقراطية الأثينية مثالا قديما على الديمقراطية المباشرة،حيث لم تكن المؤسسات الديمقراطية المباشرة تشبه مؤسسات اليوم، وكان بإمكان المواطنين الذكور باستثناء العبيد التصويت المباشر على القرارات السياسية في الجمعيات العامة دون إنتخاب ممثلين، غير أنها تواجه صعوبة في التطبيق في المجتمعات الكبرى[3] . معنى هذا أن هذا الفعل الديمقراطي يباشره المواطنون دون حاجتهم لمن ينوبهم في ذلك ، فهم الذين يختارون ويقررون السياسة المحلية الخاصة بدولتهم، بكل حرية دون ضغط أو اكراه . ومن هنا فإن الديمقراطية المباشرة تعمل على تجسيد السيادة الشعبية تجسيدا حقيقيا دقيقا بأسمى أشكاله، حيث ينتفي وينعدم وجود الجماعات أو الأحزاب السياسية في ظلها.

[1] أحمد عطية الله ، القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، ط 3، 1968، ص 548

[2] فتحي السيد عبد، السياسة والمجتمع رؤية مستقلة للثورة ، مرجع سابق، ص 142

[3] شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا، ط1 ، 2017 ص 72

ثانيا:الديمقراطية غير المباشرة(La Démocratie Indirecte):

أما الصورة الثانية للنظام الديمقراطي هي الديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية النيابية(la démocratie représentative) . جاءت بعد فشل تطبيق الديمقراطية المباشرة ، عرفها محمد كامل ليلة أنها :" ديمقراطية أساسها الشعب ، فهو يقوم بإنتخاب نواب يمارسون السلطة بإسمه ونيابة عنه ، وذلك من خلال مدة معينة يحددها الدستور"[1]هنا تكون ممارسة الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نواب ووسطاء ينتخبون من طرف الشعب .

الديمقراطية النيابية لا يمارس الشعب السلطة بنفسه ومباشرة ، لكنه ينيب غيره في ممارستها . لهذا فهي تفرق بين صاحب السلطة (الشعب أو الأمة) وبين من يمارسها (النواب) ممثلين في البرلمان منتخب ، يمارسون صلاحيات تشريعية تتجسد في سن القوانين وصلاحيات سياسية في مراقبة السلطة التنفيذية بالصور التي يحددها الدستور ، بحيث تقوم على أركان أساسية هي :

-وجود برلمان منتخب من الشعب

_ممارسة البرلمان لسلطة فعلية

- النائب في البرلمان يمثل الامة جميعها[2].

ويقوم هذا النوع من الديمقراطية على وظيفتين أساسيتين هما :التشريع و التنفيذ، ولا يكون المجلس نيابيا إلا إذا مارس هذه الوظائف ، كما يجب أن تكون مدة النواب محدودة وأن يكون النائب ممثلا للأمة وليس لناخبيه فقط[3]

ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة (La Démocratie Semi-direct):

أما الصورة الثالثة من صور النظام الديمقراطية تسمى بالديمقراطية شبه المباشرة وهي ممارسة للحكم تقع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة (النيابية) ،فهي من حيث المبدأ ديمقراطية نيابية مطعمة ببعض مظاهر الفعل الديمقراطي المباشر

[1] محمد كامل ليلة ، النظم السياسية– الدولة و الحكومة، دار الفكر العربي للنشر،القاهرة، د ط، د س، ص 562

[2] نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر ، ط2،2011ص 246

[3] نقلا عن: مصعب جمال ياسين ، التنمية الديمقراطية وأثرها على الإستقرار السياسي في فلسطين، رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، 2017م، ص 24

، حيث تفوض الأمة سلطتها الى هيئة منتخبة ممثلا بالبرلمان ، مع إحتفاظ الشعب لنفسه ببعض صلاحيات هامة ليتخذ القرار المناسب بشأنها بنفسه[1] . فالشعب يمزج الطريقتين (المباشرة وغير المباشرة) فينتج برلمان يحكم نيابة عنه كما هو الحال في النظام النيابي دون أن يترك له الحرية المطلقة في التصرف ، وإنما يشترك معه في ممارسة بعض الإختصاصات الهامة[2]

وللنظام الديمقراطي مظاهر نوضحها في:

-حق الإستفتاء الشعبي الذي يقصد بيه إستفتاء الشعب في أمر من الأمور.

-حق الإعتراض الشعبي أي حق عدد من الناخبين من الإعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال مدة معينة من تاريخ نشره

-الإقتراح الشعبي و يعني مساهمة الشعب العليا في التشريع [3] بمعنى هنا أن المظهر الأول يقصد به طريقة الإقتراع (إنتخاب عام) حيث تطرح للشعب موضوع ذات شان عام فيطلب منهم التصويت بلا أو نعم،أما المظهر الثاني يعني أن الشعب له الحق في رفض أي قانون صادر أو قضية مطروحة ، و الإقتراح العشبي المظهر الثالث يتمثل في أن العشب له الحق في المساهمة في العملية التشريعية .

- الحق في إقالة النائب و بمقتضاه يجوز للناخبين المطالبة بعزل النائب

_ الحل الشعبي وبمقتضى هذا الحق يجوز للناخبين حل الهيئة البرلمانية بأسرها وعزل اعضائها كوحدة .

-عزل رئيس الجمهورية وهو حق تمنحه بعض الدساتير للشعب [4].

[1] نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في نظم السياسية،مرجع سابق ، ص 262

[2] صالح دجال ،حماية الحريات و دولة القانون ، أطروحة دكتورا ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، 2009 – 2010 ، ص 114

[3] فتحي السيده عبده ، السياسة و الجتمع ، رؤية مستقلة للثورة ، مرجع سابق، ص 144

[4] فتحي السيد عبده، السياسية و المجتمع رؤية مستقلة للثورة ،ص 145

في ختام ما تم طرحه يمكن أن نصل إلى أن الديمقراطية من المفاهيم السياسية الفلسفية التي أسالت حبر المفكرين بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية،فهي مفهوم قديم قدم الحياة السياسية نفسها . حيث كانت اليونان اللبنة الأولى لظهور هذا المصطلح،وكان النظام الديمراطي آن ذاك بمثابة الحل الأمثل للطبقة البسيطة الكادحة،بعدها تغيرت الظروف و الأحوال لينتقل المفهوم من المفهوم النظري إلى التطبيقي في العصر الحديث مع وجوه فكرية جديدة ومع ديمقراطية غير الديمقراطية الأثينية،لنتوجه إلى العصر المعاصر أو العصر المعاش،لنصل إلى مفهوم جامع متفق عليه وهو"حكم الشعب للشعب"

وبتطور الأزمنة وإختلاف الثقافات أخذت الديمقراطية أشكالا وتطبيقات متباينة تختلف الواحدة عن الأخرى . المباشرة التي كانت بوادر ظهورها في العصر اليوناني، والغير المباشرة مع العصر الحديث ، وشبه المباشرة من جهة أخرى .

الفصل الثاني:

حضور الديمقراطية في الفكر الغليوني

الفصل الثاني: حضور الديمقراطية في الفكر الغليوني

المبحث الأول: برهان غليون سيرة ومسارا

أولا: حياته الفكرية

ثانيا: أهم مؤلفاته

ثالثا: مواقفه السياسية

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية عند برهان غليون

أولا: الديمقراطية الشكلية

ثانيا: الديمقراطية الحقيقية

المبحث الثالث: قراءة غليون لعوامل التحول الديمقراطي في البلاد العربية

أولا: تناقض النظام العالمي الجديد

ثانيا: النزوع الاخلاقي و الوطني

ثالثا: القوى الجديدة

تمهيد :

نجد في كثير من الأحيان أن الإهتمام بالفكر الفلسفي السياسي قد إستحوذ بصورة بالغة على مفاهيم و أفكار تبدو للوهلة الأولى المرآة العاكسة التي توضح الدور والعنصر الحيوي في الكشف عن الواقع السياسية والإجتماعي لأقطار المجتمعات العربية. من أهم هذه المفاهيم "الديمقراطية" تلك الكلمة التي حملت بين طياتها معاني توحي للكرامة العربية والمساوة وضمانة الحريات، هذا ما جعل لها الحظ الوفير والصيت الرفيع في معظم كتابات المفكرين العرب المحدثين والمعاصرين،بالخصوص المفكر السوري و أستاذ علم الإجتماع السياسي،صاحب الفكر التحرري المضطلع بأعباء النظام الإستبدادي " برهان غليون". دخل الساحة الفكرية العربية بقوة من خلال الشعارات السياسية الديمقراطية التي حملت في مضمونها الكرامة نحو نهضة عربية ديمقراطية بجميع جوانبها الفكرية والثقافية والإجتماعية والسياسية. إلا أن هذا لا يعني إهتمام المفكر العربي المعاصر غليون الوحيد الذي بحث وجال في مفهوم الديمقراطية،بإعتبار هذا الأخير موضوع الساحة العربية الحالية بكل أركانها لكن الذي جعل برهان غليون يبرز وينسب إليه الموضوع هو عدم إكتفائه و إقتصاره بالدراسة والتنظيم الأكاديمي فقط بل في مساهمته في الكفاح السياسي، ومع الحديث عن الديمقراطية و أخذها مكان الصادرة في وجهته السياسية ، جعل منها في مفهومه وإنطلاقا مما سبق تكون إشكاليتنا تتمحور حول: كيف كانت وجهة برهان غليون الفكرية؟ وكيف كان حضور الديمقراطية في النقاش الغليوني؟ وماهي الديمقراطية التي يسعى لتحقيقها؟ وكيف كانت قراءته لعوامل الإنتقال نحو ديمقراطية حقة؟

المبحث الأول: برهان غليون سيرة و مسارا

أصبحت السيرة الذاتية ممارسة فكرية لها مكانتها في الدراسات الفكرية المعاصرة، فهي عند الواثقين في وظيفتها بناء دال ، ذلك أن الشخصية تتأثر بالبيئة لى ينتمي إليها المفكر الفيلسوف بما تعنيه البيئة من محيط إجتماعي ، وتحول اقتصادي ، وظرف سياسي، وواقع ثقافي، تجعل مساره الفكري مبررا ومقبولا، وفي هذا السياق لم نحصل على سيرة برهان غليون جاهزة تامة، بالأخص إذا تعلق الأمر بطفولته ، وبداية شبابه[1]، إلا أن الباحث والقارئ لقراءته و مؤلفاته يدرك ويتمكن من معرفة تلك الشخصية البارزة والقوية القابلة للتحدي والرافضة لشعار الاستسلام و الهزيمة .

ليقف الباحث في مسار برهان غليون بأكمله ورميته ليثبت ذلك النضال والجهاد والمقاومة خاصة للنظم السياسية العربية بإعتبارها نظم إستبداد وقيد شائك السبل لصنع الدولة والحضارة وحتى الفكر ،فكانت محطات حياته محطات تدفع تنشد بالحرية الكرام العربية وتبعا لما توفر لنا من أفكار ومفاهيم سنعرض مسار برهان غليون في مسارين : أوله المسار الفكري العلمي ثانيه المسار السياسي وموقفه منه .

أولا: مساره الفكري:

ولد برهان غليون في حمص السورية، في 03 ماي 1945م، من أسرة متواضعة ميسورة الحال تلقى تعليمه الإبتدائي و الإعدادي في مسقط رأسه ، ثم إنتقل الى دمشق ليتابع دراسته في دار المعلمين[2] فبدأ حياته الفكرية في الصحافة قبل أن يحصل على الإجازدة في الفلسفة العلوم الإجتماعية من جامعة دمشق سنة 1968م ، وديبلوم التربية عام 1969م، ثم إنتقل إلى باريس سنة 1970م لمتابعة دراساته العليا ليعد أطروحته في الدكتورة في علم الإجتماع السياسي بعنوان "الدولة الصراع الطبقي في سوريا " ، إلا أنه بعد مدة لم يتمكن من العودة إلى سوريا بسبب أرائه في هذه الرسالة، فقصد الجزائر وعمل في جامعتها أستاذا مساعدا في علم الإجتماع السياسي بين عامي(1975 –1978م)ثم عاد إلى باريس و إنظم

[1] موسى بن سماعين، الدولة في الفكر العربي المعاصر بين قيم التراث و الحداثة: برهان غليون نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا، قسم الفلسفة جامعة باتنة 1 ، 201 –2017 ، ص39

[2] مرجع نفسه، ص 41

إلى مركز البحث العلمي : المركز القومي للبحث العلمي ومركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السربون بباريس[1].

كما عمل مستشارا في اليونسكو في شؤون التنمية الثقافية، مدير البحث في معهد التدريب و البحث التابع للأمم المتحدة،وعضو هيئة تحرير مجلة الشعوب المتوسطية ، أنتخب عام 1985 ورئيسا للجمعية لعربية لحقوق الإنسان في فرنسا ، وقد حاز على لقب دكتورة الدولة في الفلسفة و العلوم الإنسانية من جامعة السربون عام 1982 على أطروحته "خطاب التقدم والصراع على السلطة"، ويعمل حاليا أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة السربون الجديدة (جامعة باريس حاليا)[2]

كان نشاط ومسار برهان غليون العلمي ملئ وحافلا بالجدية النجاح ، إذا إنخرط وشارك في العديد من المؤتمرات و الإجتماعات الثقافية والندوات العلمية في معظم بقاع الوطن العربي ، ليسمع صوته و يبدي أرائه ليبرز كأحد المثقفين و المفكرين الذين حملوا لواء الحرية والكرامة والقومية العربية .

ثانيا: أهم مؤلفاته:

عاش برهان غليون في طفولته وبداية شبابه نوع من الظروف القاسية و الأوضاع السياسية التي كان لها الأثر في بلورة و تشكل شخصيته ، بأبعادها الفكرية المختلفة الرؤى و التوجهات ، التى جعلت منه يمييز في كتاباته ومؤلفاته العديد من المستويات .

1-بيان من أجل الديمقراطية : ولد كتاب بيان من أجل الديمقراطية في زمن بدأت تظهر فيه بوادر التفكك السياسي العربي على الصعيد الإقليمي،كتبه عام 1975 الطبغة الأولى إلا أنه لم ينشره إلا بعد سنتين ، جاء لينبه لضرورة أحداث تحول جديد في الفكر و القيم المهيمنة في المجتمعات العربية ،بالقيام بإصلاحات ديمقراطية سريعة لإحتواء جميع المشاكل[3]

2-المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات: صدر عن المركز العربي للأبحاث في بيروت خلال السبعينيات من القرن الماضي،الفكرة الرئيسية التى يحملها الكتاب هي مشكلة العلمانية

[1] مبارك حمادي،من إشكاليات العقل و العقلانية في الفكر العربي المعاصر: برهان غليون وعبد الله عروي أنمذجا ،المنهل، الدار التونسية، دط، 2011 ، ص33

[2] حلمي سالم، إغتيال لعقل وإدانة الحداثة، مجلة أدب نقد، القاهرة، عدد32 ، سبتمبر، 1987 ، ص 41

[3] برهان غليون،بيان أجل الديمقراطية، المركز العربي للأبحاث، بيروت ، ط4، 1986 ،ص09

و السلطة و بناء الدولة ، و تحرير مسألة الطائفية وربطها بتحليل العلاقات الإجتماعية و السياسية ببنية السلطة بشكل عام[1]

3-إغتيال العقل: صدر عن المركز الثقافي العربي، جاء هذا الكتاب ليبين علاقة العرب بثقافتهم تلك العلاقة المتناقضة التي تتراوح بين الرفض المطلق و القبول المطلق، ليبين أن محنة الثقافة العربية ليست إلا مظهرا لمحنة الذات العربية[2] وهذا الكتاب يمثل تغيرا نعيا في أسلوب الكتابة و التحليل عند برهان غليون، حيث نراه يحاول أن يخلط لنفسه طريقا بين الأصالة و المعاصرة ، مبينا ضرورة حدود كل مهما[3]

4-الوعي الذاتي:صدر عن المؤسسة العربية للدراسات و النشر ببيروت الطبة الأولى،حاول برهان غليون من خلال هذا الكتاب مراجعة الوعي العربي نفسه في ميدان الثقافة ، ولكن بنقدها ، فهو يشكل لحظة من لحظات النقد الاجتماعي[4] .

5-نقد السياسة(الدولة والدين): صدر عن المركز الثقافي العربي، ليجب عن سؤال النزاع القائم بين العلمانية و الدولة الإسلامية، فهو يرجع إلى الأصل التاريخي لهذا النزاع، ليسعى إلى تجديد رؤيتنا لموضوع السياسة ، فيقدم أفكارا لتعالم مع أخطر الخلافات التي يواجهها مجتمعنا العربي في الفكر السياسي[5]

6-المحنة العربية الدولة ضد الأمة: صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت جاء هذا الكتاب ليقدم تفسيرا لأصل القطيعة بين المجتمع و الدولة، محوره الدولة التحديثية نفسها[6].

في حين نجد على المستوى الجماعي إتخذ غليون أسلوب الحوارات،شأنه شأن المفكرين العرب المعاصرين، الذي يفتح مجال الحوار و التواصل بين النخب المثقفة ، ونذكر في هذا الشأن : حورات من عصر الحرب الأهلية الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، إضافة إلى الكتب الثنائية مثل :ثقافة العولمة و عولمة الثقافة، وحوار الدولة و الدين رفقة

[1] برهان غليون،المسألة الطائفية و مشكلات الأقليات، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ط3 ، 2012 ص 07

[2] برهان غليون ، إغتيال العقل، المركز الثقافي العربي، مغرب، ط4 ، 2006 ص321

[3] محمد سبيلا،مدارات الحداثة، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ببيروت ،ط1، 2009 ص178

[4] برهان غليون، الوعي الذاتي، المؤسسة العربية للدراسات وا لنشر، بيروت ، ط2 ،1992 ص153

[5] برهان غليون، نقد السياسة: الدولة و الدين، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط4 ، 2007 ص 692

[6] برهان غليون، المحنة العربية:الدولة ضد الأمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 ،1993 ص 328

سمير أمين الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية[1] في حين نجد كتاب حول الخيار الديمقراطي رفقة عزمي بشارة آخرون الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت[2]. ويضاف إلى هذه المؤلفات عدد كبير من المقالات السياسية الفكرية،المحاورات المختلفة في أغلب الدوريات العربية المتخصصة، مما يكشف عن نشاط فكري و سياسي لدى غليون [3]

ومن خلال ماتم ذكره سلفا نجد أن المفكر العربي المعاصر "برهان غليون" تميز في الساحة العلمية والفلسفية بقوة، واعتبر من أبرز الأصوات الفكرية الرصينة، فكانت مؤلفاته تعكس مشروعه الفلسفي في شقها السياسي ،ويمكن أن نستنتج بعض الملاحظات التي تعكس هذا التميز في مسيرته الحياتية الفكرية:

ا: إختلاف تخصصاته الفكرية من علم الإجتماع السياسي إلى الفلسفة و التربية

ب: تنوع مساره المهني من صحفي إلى أستاذ . . . الخ

ج:إختلافاته في تنويع المواضيع المدروسة الإجتماعية و الإنسانية إلى جانب المواضيع السياسية و الثقافية.

ثالثا: مواقفه السياسية:

بعد أن قدمنا المسار الفكري لبرهان غليون وأهم مؤلفاته، يمكن لنا أن نتطرق إلى موقفه السياسي الذي عبر عنه في جل كتاباته وملتقياته فبالرغم من الظروف و الواقع المرير إلا أن برهان غليون ناضل و كتب في نفس الوقت .

فمن الصعب أن يجمع و يوفق المفكر بين بحثه الفكري العلمي و بين النضال السياسي، غير أن غليون ركب هذا الصعب ، إيمانا منه بأن البحث النظري لا ينفصل عن الممارسة العلمية فيقول: ""**أنا لا أفصل بين إلتزامي السياسي بالمعنى الدقيق للكلمة وبين الكتابة العلمية الأكاديمية**"[4] ليؤكد هنا أنه أمام مسؤلية الشعب و النضال رغم هذا لن يتخلى عن الكتابة

---

[1] موسى بن سماعين، الدولة في الفكر العربي المعاصر :بين قيم التراث و الحداثة برهان غليون نموذجا، مرجع سابق، ص 43

[2] برهان غليون (وآخرون) ، حول الخيار الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ، 1994، ص03

[3] امبارك حامدي، من إشكاليات العقل و العقلانية في الغكر العربي المعاصر: برهان غليون و عبد الله عروي أنموذجا ،مرجع سابق، ص34

[4] برهان غليون: حوار خلدون النبواني يوم: 26-12 -2019 على ساعة14:15
(https : www,youtube,com/,watch؟=ivx5z47velk)

يقول غليون فيهذا الصدد:"**لم تكن السياسية أمر بعيد عن إهتمام المثقفين السورين وإهتمامي الشخصي طوال العقد الخمسة الماضية، فعندما يعيش المرء في ظل نظام شمولي كنظام الأسد لايمكن أن يتجاهل السياسية،أو يكون محايدا في موقفه السياسي**"[1]

فكانت الظروف المعاشة تشكل في نفس الوقت لغليون مرآة عاكسة للواقع المرير، إلا أنه صمد ولم يبتعد عن النضال السياسي وعن الحبر و الكتابة ، فحاول أن يسهل الأمر عن نفسه وواصل التدوين لإيصال صوته للشعب و الواقع فشارك في النضال رغم أن الأمر نوعا ما شائك.

برهان غليون سوري في فرنسا، بدأ مساره السياسي في مشاركته في حركة المقاومة الفلسطينية حيث ساهم مع مجموعة من زملائه في إصدار و تقرير أول مجلة في الحركة الوطنية الفلسطينية تحت عنوان الثورة الفلسطينية، في آواخر السبعينيات في دمشق، إلا أنه بعد سنوات إنتقل إلى فرنسا ليرتكز عمله ونشاطه في مسألة حقوق الإنسان مما جعله يساهم مع بعض الأكاديمين لتأسيس منظمة حقوق الإنسان التي إتخذوا من القاهرة مقرا لها منذ1983[2].

لتتحولت السلطة و النظام من بشار الأب إلى بشار الأسد الإبن سنة2011م،وكانت موجة إعتراض كبيرة ضد النظام السوري وكان برهان غليون من بين الوجوه الفكرية الساطعة والمعارضة للنظام،وفي هذه الفترة كان له الدعم والتميز الدبلوماسي،وكان بين فترة وأخرى يسافر لسوريا ليدعم و يشجع المعارضة لإسقاط نظام الإستبداد و الإضطهاد، فعين بعدها رئيس المجلس السوري ، ليتميز أكثر من خلال جمعه مجموعة المعارضة ، وإعلانه التضامن والتعاون الجماعي والإتحاد إلا أنه سرعان ما قدم إستقالته سنة 2012 م بسبب أن له حكم غيابي في السجن ، ولم يستطع دخول سوريا .

وفي هذا السياق يقول برهان غليون: "**عندما صار التدخل السوري بلبنان و الهجوم على تل الزعتر عملنا مظاهرات مع الشباب، كتبنا في الاعلام ، بعدها أخذ ضدنا هذا الجراء**

[1] برهان غليون،مجموعة الجمهورية،www,aljoumhoriya;net،يوم:09-08-2020،على الساعة:20:20

[2] موسى بن سماعين، الدولة في الفكر العربي المعاصر: بين قيم التراث و الحداثة برهان غليون أنموذجا، مرجع سابق ص44

على أساس نحن معادين للنظام، والسبب الرئيسي هو موقفنا من تدخل النظام السوري في ذلك الوقت، رغم لنا إمكانية التغيير"[1]

وفي سياستيه الخارجية تمسك المجلس الوطني بقيادة غليون ، بمبدأ فصل الصراع السوري من أجل الحرية عن أي نزاعات آخرى طائفية أو قومية أو دولية، إلا أنه بعد مدة وجد نفسه مضطرا لتقديم إستقالته، بعد ايام من التجديد الثالث لرئاسته، عاد إلى وضعه كمؤلف وباحث إلا أنه لم يترك الساحة السياسية في دعمه للمعارضة السياسة ودعم الكفاح السوري من أجل تحقيق الحرية و الكرامة العربية [2]

بإصرار وصمود وقوة تميز برهان غليون في مسيرته الحياتية والسياسية ، وكسر قيود الخوف و الجبن بأفكاره وكتاباته وموقفه المعارض للنظام السوري ودعمه للشعب منتظرا الحرية والعدالة الإجتماعية والتكريس الفعلي للديمقراطية .

[1] برهان غليون حوار: جيزال الخوري، قناة htt//:www.bbc.com/arabic/media ،يوم:2019.12.26 على الساعة:13:30 المشهد.

[2] موسى بن سماعين، الدولة في الفكر العربي المعاصر بين قيم التراث و الحداثة، مرجع سابق، ص 45

المبحث الثاني : مفهوم الديمقراطية عند برهان غليون

أخذت مسألة الديمقراطية في فكر برهان غليون حيزا كبير من القراءات حولها وهذا ما يتضح في كتاباته و مؤلفاته إذ لا يخلو كتاب إلا وقد كان لها الحظ الأوفر في القراءت والكتابات والسبب الأول في إهتمامه لها هو الأوضاع المأساوية في الوطن العربي و النظام السلطوي الإستبدادي الذي عكس صور الظلم، وكغيره من المفكرين حاول أن يعطي ويجسد مفهوما للديمقراطية وإعتباره أداة لمشروع نهضوي، فكان لمفهوم الديمقراطية عند برهان غليون مفهومين هوما:

أولا: الديمقراطية الشكلية:

إن النظام الديمقراطي القائم في المنطقة العربية لا يحترم إلا مصالح الغرب وفي سياقها مصالح الأقلية من النخب الحاكمة وهذا النظام الذي جعل إرتباط مصالحها يبدو بديهيا،إذ بهذا الديمقراطية تضمن النخب الحاكمة الحصول على حصة الأسد من هذه العوائد الوطنية[1] وهذا يعني أن النظام الديمقراطي القائم في البقاع العربية يشكل ديمقراطية شكلية ظاهرية فقط فهو يقر بضمان الحريات و تحقيق العدالة الإجتماعية بين جميع المواطنين دون استثناء إلا أن المواقف والواقع يعكس عكس المفهوم الحقيقي للديمقراطية الذي يعيد اللحمة السسيولوجية والوطنية ويبلور التكريس الفعلي للحرية والمساواة،فبرهان غليون إعتبر أن الديمقراطية الشكلية تتماش مع مصلح النخب الحاكمة فقط فهي لا تجسد القيم التي تحتاجها المجتمعات العربية.

وفي هذا السياق يقر برهان غليون أن مفهوم الديمقراطية معناه مثل كلمة نسبي،ويقول:"**أنا لا أعتقد أن هناك ديمقراطية معنى أن هناك نظام مثالي يمكن أن نسميه نظام ديمقراطي، وفي إعتقادي أن الإنسان يطمح أن يكون حرا، وأن يحقق هذه الحرية، والديمقراطية الآن هي تلك العلاقة التي تنم بين الدولة والشعب، بسبب وجود نظام قوي يسمح للشعب أن يفرض وجوده جزئيا إتجاها الطبقة السائدة**"[2] لكن المهم في موضوع الديمقراطية هو إدراكها وإن كانت جزء من مشروع إجتماعي لا تشكل بذاتها هذا المشروع ولا

[1] برهان غليون،مابعد الخليج وعصر المواجهات الكبرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1 ،1992 ، ص65

[2] برهان غليون، الديمقراطية: الشعب و التغيير، مجلة الثقافة الجديدة، المغرب، العدد 1، 16ابريل 1980 ،ص 11

يمكن أن تكون بديلا عنه، وهذا ما يحصل اليوم نتيجة لتبني شعارها من قبل أحزاب وقوى سياسية جعلت منها خشبة خلاص لها [1]

وبهذا تصبح ديمقراطية زائفة تأتي مجاورة للوضع الدولي وتترجم سياسة الهروب إلى الأمام فهي شكلية جدا مطابقة في معظم الأحيان لليبرالية الإقتصادية وهي السياسة التي تستجيب إلى حاجات السوق الدولية أكثر من أن ترد الأمال و التطلعات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية بجميع جوانبها للشعوب التي أرهقها الفقر و التهميش، وبهذا تكون بمثابة تكيف مع الظروف الإقتصادية العالمية الجديدة ،وبالتالي مفروضة من الخارج عوضا أن تكون خيارا سياسيا إتخذته قيادة وطنية عن تأمل و تدبير[2] من هنا فإنها عبارة عن صفقة تجارية أو نوع من هذا المثال وهذا يعكس ضعف المجتمعات العربية أو الدولة وغياب الخيارات الوطنية التي طغت عيها السياسية الغربية لتكون المشاركة السياسية للنخب الحاكمة بدل من الفئات الإجتماعية المواطنية

فلم يبتعد المفهوم عن فكرة التعددية الحزبية أي التعددية الشكلية، بالرغم من أهمية هذا الجانب في مفهوم الديمقراطية خاصة ما يتعلق الأمر بالعمل على دمج بعض فئات النخب الهشة في العملية السياسية، لتكن هنا ديمقراطية شكلية أقل من المساواة الحقيقة أمام القانون في فرص الصعود إلى مواقع المسؤولية و السلطة وأقل من ممارسة الحرية[3] وبهذا يكون مفهوم الديمقراطية مفهوما يضفي طابع الديكتاتورية وخلق النزاعات بين الأطراف أي الدولة و الشعب ليكون بعد ذلك التوتر و الصراع .

لتكون الديمقراطية هنا كآلة يستخدمها المخادع و الخائن و واحدة من شبكات صنع العدل و الحرية للناس في ذلك المجتمع، إلا أن الحقيقة لا تعكس هذا الصنع، لتكون بوش خليط من إرهاب خارجي وقسوة من الداخل بحجة الدفاع عن المجتمع من الخلايا المتواطئين والغافلين[4]وهي عند غليون شكلية لا تساهم في دعم حركة توزيع السلطة أي خلق قاعدة فعالة و ناجحة لحسم النزاعات بين لمصالح لمتناقضة في المجتمع بالطرق السلمية، لتتحول

[1] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مصدر سابق، ص220

[2] برهان غليون،المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مصدر سابق، ص267

[3] مصدر نفسه، ص268

[4] محمد الأحمري، الديمقراطية:جذور و إشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت،ط1 ، 2012 ،ص67

هنا إلى نظام يضفي الشرعية على العنف[1] تأسيس الشرعية للعنف والإبتعاد على تحقيق السلم الأمن و التشبث بالهياكل الشكلية التي تنظر للسلطة الثورية أي التشجيع على إقامة ثورات معاني تحمل في طيات المفهوم الديمقراطي الشكلي أي الصوري فقط .

إن الديمقراطية الشكلية من حيث الواقع التجريبي لا تطابق مع فكرة الوطنية إذ من الممكن وجود ديمقراطية تستثني فئات إجتماعية من المشاركة فيها، ليكون المفهوم مثالا عن الديمقراطية الأثينية التي كانت ديمقراطية الأحرار ضد العبيد[2]ولهذا كان من الأحسن أن نربط المفهوم بفكرة المشاركة الإجتماعية دون أي تفرقة ودون أي تمييز في العملية السياسية و الممارسة الفعلية للديمقراطية.

قد تعطي الديمقراطية الشكلية للنظم المنهمكة،التي إستهلكت شرعيتها مهلة قصيرة كي تسترد أنفاسها هي مهلة الأمل و الرجاء،لكنها لا تستطيع أن تحل المشاكل التي أدت إلى إستدعائها إذا لم تنجح في مواجهة هذه العراقيل و المشاكل ذاتها بجرأة و جدية. فلا قيمة للديمقراطية،ولا أمل لها بالاستقرار والوجود، فإن رد الفعل المقبل على فشلها المحتم وعلى دعاتها سيكون أعنف بكثير، وأكثر تدميرا من الرد الذي يتعرض له اليوم نظام الإستبداد وكبت الحريات [3] بهذا المعنى تكون للديمقراطية أي أهمية فهي لا تحقق أي بناء أو تامين إجتماعي و إقتصادي وسياسي للدولة والمواطنين، لتكون الثورة الرد العنيف لها وللنظم الإستبداد ذلك لإقامة ديمقراطية حقة

كل هذا بين لنا أننا مازلنا في الوطن العربي في مفترق طرق، فلم تصبح الديمقراطية نظاما سياسيا مستقرا،ومازالت بعيدة على أن تكون مبدأ جامعا،بل شعارا سائدا،وما زال التشكيك فيها وفي صلاحيتها كنظام سياسي قائم عند أكثر الفئات ذات المصلحة الاساسية في تحقيقها[4]

[1] برهان غليون، المحنة العربية:الدولة ضد الأمة، مصدر السابق ، ص 270

[2] برهان غليون (وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص245

[3] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص144

[4] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مصدر سابق، ص233

يقول غليون:"**تتطلب معركة الديمقراطية تغييرا جذريا في مفاهيمنا السياسية بل وحتى الإجتماعية والتاريخية،معركة ضرورية تستحق النضال،لأن البديل عنها الإستسلام للعنف و التسليم لإستبداد أي للديمقراطية الشكلية وبهذا نحقق الديمقراطية الحقيقية**"[1]

إذن فالديمقراطية مازالت تحتاج إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر،ومازلت في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي العربي،من قضية تحيطها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضروريات البديهية. فنضج الشعب أو الوعي لا يكمن أن يتحقق إلا من خلال الممارسة الديمقراطية الحقة التي تحترم حقوق الشعب و تحترم حرية التعبير و حرية المشاركة السياسية[2]

ثانيا: الديمقراطية الحقيقة:

إن الحديث اليوم عن الديمقراطية الحقة بات يشغل الفكر الغربي والعربي، فإنطلق برهان غليون في مفهومه للديمقراطية الحقيقة من نقد الشعارات السياسية للنخب الحاكمة ورفع الشعار الديمقراطي الذي يطمح إليه البلاد العربية، بمعنى أن تأسس السلطة النابعة من خلال المشاركة الجماعية لصنع القرار وإتخاذ الشعب هو المصدر و الجوهر الأول في إتخاذ مصير الممارسة السياسية في الدولة،وإعتبر غليون هذه الديمقراطية كأداة نحو مشروع نهضوي ومشروع التغيير والإصلاح وحل في بلورة نظام ضد النظم السلطوية الفاشلة و القمعية الراهنة القائمة في المجتمع العربي،فهي أمل يشع نحو مستقبل أفضل ليقيم غليون هنا مفهوما أكثر ووضوح يعلي من شأن الشعب و الجماعات ويضفي الحق في الممارسة السياسية.

إن البحث في الديمقراطية الحقة لا يهدف هنا إلى الكشف عن المضمون الأخلاقي الذي جعل الحرية قيمة أولى في الحياة السياسية للمجتمعات العربية،كما أنه لايهدف إلى تفسير العوامل التاريخية التي سمحت بالإنتقال من مفهوم السلطة المطلقة الدينية أو المدنية نحو مفهوم المشاركة الشعبية وتقرير مبدأ المواطنية. يقول غليون:"**الديمقراطية ثورة أخلاقية أقصد في مستوى القيم الإجتماعية، وثورة سياسية تمس رؤية المجتمعات لمبررات إجتماعها ووجودها المشترك،كما تشمل رؤية الفرد لدوره ومكانته في تقرير مصير هذا الاجتماع**

[1] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مصدر سابق ، ص 238

[2] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان،مجلة كتاب في جريدة،العدد29 ،بيرت،2006،ص8

السياسي"[1]وبهذا يكون المفهوم مفهوما ليس بثابت بل له جذور تاريخية، وثمرة تاريخ طويل تتلائم وتتناسب مع القيم الأخلاقية الإجتماعية التي تتبلور في قيمة الحرية

ويشير مفهوم الديمقراطية كما نستخدمه اليوم إلى معنيين، المعنى الأول هو نظام القيم الذي إرتبط بفكرة الحرية،وجعل منها القيمة المحورية بالنسبة إلى الفرد و الجماعة،وجعل من ممارستها مصدر المشروعية الحقيقي للنظام المدني،أي لقيام مجتمع ككيان سياسي، والمعنى الثاني يشير إلى النظام السياسي النابع من إستلهام قيمة الحرية كمبدأ وقيمة إجتماعية عليا جديدة ينبغى أن تخضع لها ممارسة السلطة، لتتبلور فكرة الحرية كأساس لنظام القيم المدنية[2] وبهذا المفهوم الغليوني يكون للديمقراطية الإرتباط الوثيق بنظام القيم وبالأخص الإجتماعية التي تتناسب مع المجتمع وجعل من إحترام الحريات أساس النظام السياسي الديمقراطي، وبهذا من الواجب أن نؤسس للمفهوم إنطلاقا من الشرعية والتأسيس الفعلي لها

فأصل الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمعات العربية،مثلما ما هو الحال في المجتمعات كافة هو تأسيس الشرعية،يقول هناغليون:" **وأعني إتفاق قيم معايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها، وبهذا فإن الشرعية تؤلف الضمانة كي لا تكون السلطة غريبة عن المجتمعات وخارجة عنه في أهدافها وغاياتها وسبل ممارستها، وأخيرا ضمانة الإنسجام و الإتفاق بين المجتمع و الدولة، ومن ثم مصدر الإستمرارية و التدوال السلمي للحكم**"[3]

وبهذا ينطلق برهان غليون من مفهوم الشرعية وإعتبار الفكرة الديمقراطية فكرة ذا طابع قبولي بمعنى لها القيمة و الحق في الأخذ بها و تبنيها في المجتمع العربي .

وشرعية البحث في الديمقراطية تنبع من الإعتقاد الأول بأن نقطة الإنسداد الرئيسية في مسار تحقيق المجتمعات العربية لأهدافها الإجتماعية والوطنية والأمنية بما في ذلك بناء علاقات التضامن التعاون، تكمن في طبيعة السلطة القائمة و بنيتها الراهنة، إذن تطرح هنا بمثابة محاولة لبناء قاعدة جديدة في التعامل بين الأطراف الإجتماعية و السياسية المتنازعة في الساحة العربية[4]

---

[1] برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق،ص238

[2] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص132

[3] برهان غليون(وآخرون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 ، 1994 ،ص11

[4] برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق،ص236

وبهذا المعنى تكون الديمقراطية أداة للصلح بين الأطراف المتناقضة، و إصلاح بين المواقف السياسية المتوقف عليها مستقبل الساحة العربية. لتكون إذن قاعدة جوهرية أساسية لقيام مشرع للإصلاح والضمانة السياسية و الإجتماعية على حد سواء .

لذا ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع العربي هو مهمة رئيسية اليوم،من أجل التمهيد لمرحلة التغيير،و الإصلاح الشامل العقائدي و الثقافي و الإقتصادي و السياسي و حتى الإجتماعي،وإن تمثل قيم الديمقراطية هو وحده الكفيل بتأمين شروط نشوء سلطة سياسية مستقرة،وعقلانية قادرة على ضمان مشاركة الناس، وبقدر ما تكون معبرة عنهم حقيقة فكريا و سياسيا، وبالتالي مواجهة الصعاب و الضغوطات التي تواجه الشعوب العربية[1]

يقول غليون:"**فالديمقراطية ليست مشروعا عقائديا، ولا طوبى دينية أو علمانية، ولكنها قاعدة إجرائية ضرورية للتواصل إلى التسويات الإجتماعية و السلام الأهلي ومن ورائهما للتراكم الحضاري، بدل من الإنتحار الجماعي الذي نرى نماذج متعددة منه في ساحتنا العربية، فالديمقراطية هي شرط مسبق لقيام أي مشروع سياسي حي ، أي الضمانة لوجود مشاريع جدية ومجسدة للمصالح الحقيقية**"[2]

وينبغي أن ندرك أنها نظام حكم أي نظام ومؤسسة،تطمع كنظام أن تكون وسيلة لحل مسالة السلطة في المجتمع بعدما ترتبط هذه السلطة بحياة هذا المجتمع في كل أوجهها فهي معركة إجتماعية وسياسية من أجل ايجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة و المجتمع معا[3]،ومن هنا فهي ثورة متعددة الأوجه موحدة الهدف لتعديل وتصحيح البنى السياسية والإقتصادية و الإجتماعية و حتى الثقافية التي طغت عليها النظم الأخرى،لمسح الغبار وفك اللبس الذي ترتديه نظم المجتمعات العربية وممارساتها السياسية ، لترتبط بالمساواة والإعتماد على الإنتخابات الحرة

وبهذا تكون هي النظام الذي يترافق فيه التمثيل بما يشمله من إنتخابات حرة أي التعددية الحزبية مع الممارسة الفعلية للحرية ومع المشاركة في إتخاذ القرارات والتكافئ العملي للفرص هذا هو أصل الدينامية التي تشجع المجتمعات الحديثة على الإندماج الوطني بإعتبار أن

[1] برهان غليون(وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،مصدر سابق،ص129

[2] برهان غليون،سمير أمين،حوار الدولة و المجتمع، مصدر سابق،ص180

[3] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية،مصدر سابق، ص221

الإندماج السياسي و الوطني مكملان واحدهما للآخر[1] بهذه هي الديمقراطية التي يسعى إليها غليون ويطلبها بإلحاح تلك التي ترتبط مشروعيتها بالتكريس الفعلي لقيمة الحرية

والنتيجة أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون قيمة في ذاتها،ومعيار شرعية حقيقة إلا عندما تعني التعددية التي تشكل هيكلها الخارجي،والممارسة الفعلية للحرية،وتحقيقا للقيم التي تقاس عليها من مساواة وحركية إجتماعية وتداول حقيقي للسلطة، وهذا هو أساس المواطنية في الدولة الحديثة[2]ولهذا هي أهم معارك الحداثة قاطبة لأنها تعنى بتكوين الفرد كمواطن حر،فهي مخاض تحويل الجماعات التقليدية إلى جماعات وطنية مواطنية[3]،وإنطلاقا مماسبق يتضح لنا أنه كلما إرتبط مفهوم الديمقراطية بالمواطنية كان النظام نظاما ديمقراطيا حقيقيا يقدس الممارسة الفعلية للحرية و المشاركة الجماعية في السلطة .

وترتبط المواطنية والشعور بالإنتماء إلى أمة من الأمم بعنصريين عنصر الإجماع الثقافي أي الإنتماء إلى عقيدة واحدة مماثلة، وعنصر المشاركة السياسية أي المساهمة في تكوين السلطة، وهدف كل إجماع ثقافيا كان أو سياسيا هو تحقيق الإجماع القومي[4]، فإذا تقبلنا الأخر وإحترمنا الثقافات، وعممنا الثقافة بين الأفراد والطبقات هنا نحقق الإجماع القومي الذي يعكس قيم الديمقراطية الحقة والحريات والمساواة، بإعتبارها أساس تشكيل وتكوين شرعية السلطة السياسية، لتكون ذات مصدر ثقافي يحقق المواطنية .

رغم إختلاف التباين بين الطبقات، إلا أن الديمقراطية هي التي تؤكد على الموطنية،وتشكل قاعدة تجميع أكبر قوى ممكنة على تغيير النظم القائمة،ومصدرا لقيم التضامن الإنساني وحق المشاركة في الحياة الدولية[5]، بهذا المفهوم كان إلحاح غليون على الديمقراطية أمر ضروري، ليمضي المجتمع العربي على ثورته ضد نظام الإستبداد،من أجل الحرية و الكرامة لتجاوز مرحلة الإستبداد التي يقول عنها غليون بأنها غاية التاريخ الإجتماعي الحديث وسمته الاساسية[6]

---

[1] برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة،مصدر سابق،ص271

[2] مصدر نفسه ، ص 272

[3] برهان غليون،في النخبة والشعب، حوار: لؤي حسين،مصدر سابق،ص65

[4] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات، مصدر سابق،ص152

[5] برهان غليون و سمير أمين، حوار الدولة و الدين، مصدر سابق، ص189

[6] عمر السويني، الثقافة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، دط ،دس،ص12

وبهذا تكون الديمقراطية معركة سياسية و إجتماعية تسعى إليها البلاد العربية، تسعى إلي تغيير حال العقل العربي و مفاهيمه السياسية و الإجتماعية وحتى الثقافية وهذا ما نجده عند غليون

لذا تتطلب معركة الديمقراطية تغيرا جذريا في مفاهيمنا السياسية بل وحتى الإجتماعية و التاريخية بقدر ما تتطلب تعبئة واسعة و شاملة و إستقرارا قوميا إقتصاديا وإجتماعيا مازلنا بعيدين عنها جميعا حتى الآن وهي بالكاد قد فتحت، ولكنها رغم صعوبتها والتحديات التي تطرحها،معركة ضرورة وتستحق النضال، لأن البديل الوحيد عنها هو الإستسلام للعنف والتسليم للإستبداد [1] فإذا كانت الديمقراطية معركة إجتماعية و سياسية من أجل إيجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة و المجتمع معا،فإن مبدؤها و مقياس شرعيتيها هو ما تعد بتحقيقه من تراكم الحريات العامة و الفردية ، إلا أن تحقيق هذه الحريات من خلال تعديلات جوهرية في بنية النظام الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي، فالظلم لا ينتج بالحرية و التأخر الاقتصادي لا يتحول بالحرية إلى التنمية، بل إن الظلم و التأخر سوف يكون إذا بقيت عوامل لإغتيال الحرية نفسها[2]ومن هنا يمكن القول تحقيق الحريات أمر ضروري في معركة الديمقراطية نفسها بإعتبارها موضوع أساسي للمجتمع .

وبهذا تكون تعبير عن حركة سياسية إجتماعية،وعندما نتكلم عن حركة سياسية إجتماعية فهذا يعني أمريين من العوامل: عوامل ذاتية تعيين للحركة أهدافها وقيمتها وعومل موضوعية التي لا تقوم أي حركة متميزة من دونها،أي البنى الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تخلق تخلق الحركة،وتكمل مجموعتا العوامل بعضهما البعض، كما يتوقف إثر كل واحدة منهما على الأخر،فالديمقراطية هي ثمرة تفاعل و تنازع بين هاتين العوامل معا لا ثمرة عمل واحدة منهما[3]

ومن خلال هذه التعاريف والمفاهيم الغليونية نجد أن المفهوم ليس مفهوما ناجزا وثابتا،بإعتبار أن من وظائف المعجميات أن تظهر تطور المعاني التي تتخذ المفهوم عبر التاريخ وتغيير الأقطار. لكن حتى نتسمك بعناصر التطور و التبدل له ينبغى أن نتجاوز

[1] برهان غليبون(وآخرون)،بيان من أجل الديمقراطية،مصدر سابق،ص238

[2] برهان غليون،بيان من أجل الديمقراطية ،مرجع سابق،ص221

[3] برهان غليون(وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق،ص243

الكتب من حين إلى آخر و نتحاور مع الأحياء،أي نسعى إلى إعادة إكتشافه من خلال إستعمال المجتمعات الخاصة والمقصود هنا المجتمعات العربية عندئذ نجد أنفسنا أمام مفهوم حي يعكس تبدل قيم المجتمعات ومطالبها. وأخذا المفهوم الحي هو الذي يتحكم بوعي المجتمعات السياسي وسلوك أفرادها إزاء ما نسميه المسار الديمقراطي والعمل الديمقراطي و النظام الديمقراطي[1]

وفي المقابل يشير غليون أيضا أن فكرة النظام الواحد وحركات الفكر الثوري التي لا تحترم التعددية عيون عموم الشعب، على أنها الوحيدة لكسر هذه الحلقة المفزعة والمعوقة للتقدم السياسي الديمقراطي الإجتماعي و الإقتصادي و القومي . وما رافق ذلك من تراجع في بنية السلطة الوطنية وممارساتها،والذي أدى إلى فقدان النظام ذو الحزب الواحد صدقيته وشرعية وجوده، وتحول بسرعة إلى رمز الإنحطاط و الفساد وإغتصاب السلطة[2]

ومن هنا كان فساد النظام الإستبدادي لحظة إنفجار و إحتجاج لقيام ديمقراطية يسعى لها الجميع تحفة حقوق الانسان و تراعي قيمه و مبادؤه ، وتمنع غضب الشعب من حالة الإستبداد و القهر الذي كان يمثل النظام القائم (نظام الحزب الواحد)

وبهذا السقوط والأزمات التي تعرض لها النظام القائم وأعني هنا نظام الحزب الواحد أو بالمعنى الأدق النظام الذي لا يحترم الرأي العام والشعبي ، ردة فعل عنيف من أولائك الذين صمدوا و ثاروا ضد الواقع المعاش الذي يحمل في طياته إنتفاضات وإحتجاجات لرفع شعار ديمقراطي حقيقي .

وبعد سلسلة من الإنتفاضات الشعبية التي كانت بمثابة الردود على الأزمة الإقتصادية وتفاقم سوء الأحوال المعيشية،أخذت الديمقراطية تفرض نفسها من جديد على الرأي العام الرسمي و الشعبي وكان من نتيجة تفاعل النقلة الفكرية الجديدة من حركات الإحتجاجات الإجتماعية أن شهد العرب أولى حلقات إنكسار النظام المطلق و دخول العرب في عصر الإنتقال نحو الديمقراطية[3] يقول غليون:"**الديمقراطية ثمرة نجاح الشعوب من خلال الثورات و**

[1] برهان غليون(وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق ،ص239

[2] برهان غليون(وآخرون) الديمقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي، مصدر سابق،ص12

[3] مصدر نفسه ، ص13

الإنتفاضات و الإحتاجات في تدجين النخب النازعة إلى إحتكار السلطة و الفساد. هذا هو محتوى نضال شعوبنا ومجتمعاتنا في الحقبة الراهنة"[1]

ووفقا لنظر غليون نجد من يشاركه في الرأي زميلاه "جورج جقمان" في إعادة بحث موضوع الديمقراطية عند المفكرين العرب في وسائل الإعلام الجماهيرية في الوطن العربي إلى مرحلتين الأولى سنة1985 ،الثانية من 1985 حتى وقتنا الحالي . وتتسم المرحلتين معا بإزدياد الإهتمام بالديمقراطية وطبيعة الحكم وطبيعة المجتمع العربي وكما يشير جورج جقمان شهدت الساحة الفكرية الفكرية و الثقافية العربية نشاطا مكثفا و إهتماما خاصا بالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الأساسية. أما المرحلة الثانية من إعادة طرح الديمقراطية [2] تبعا للأفكار المطروحة نجد أن عصر الإنتقال إلى الديمقراطية أمر حتمي وضروريا وبالأخص بعد سقوط وتعرض النظام المطلق الذي كان قائما إلى أزمات سياسية واقتصادية . هذه الأخيرة التي ساعدت معظم الأقطار
العربية إلى دخول عصر الإنتقال نحو النظام الديمقراطي وهذا بفعل عدة عوامل .

[1] برهان غليون،حوار مراد بن جمعة،هكذا يكون الإصلاح الحقيقي في سوريا و الإسلام السياسي www,hakaek online;com
يوم:13نوفمبر 2019

[2]برهان غليون (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص 27

المبحث الثالث: قراءة غليون لعوامل التحول الديمقراطي في البلاد العربية

رغم أن مسار النظم العربية تعرضت إلى نكسة بالأخص في خمس السنوات الماضية إلا أن فكرة الإنتقال نحو نظام ديمقراطي يضمن حريات وأمن الافراد بدأت تفرض نفسها على الحياة السياسية كصرخة تنادي على مبدأ حكم الشعب للشعب من أجل التغيير والنهضة وإيقاظ الجماهير العربية من سباتها العميق، فكانت عملية التحول الديمقراطي محط انشغال غليون بإعتبار إن الحديث عنها دفعت إلى نوع من الإنفراج نحو التغيير الإيجابي في بناء المنظومة والعقل العربي هذا بفعل عوامل عديدة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس .

يقول برهان غليون في هذا الصدد:"**في نظري مجموعتين من العوامل التي ينبغي التركيز عليهما وتحديد مضمونهما،الأولى عوامل ذاتية في تكوين الوعي السياسي في إطار تكوين الوعي الإجتماعي العام،والثانية عوامل موضوعية بمعنى البنيات السياسية التي تحدد الإطار العام لممارسة الناس حدودوهم، والأفاق المفتوحة أمامهم**"[1]

وفي هذا السياق كانت التغيرات السياسية التي شهدها العالم العربي خلال العقدين الاخرين والتي مست توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية وإستهدفت تحقيق إصلاحات سياسية تعكس عملية صنع القرار في غطار مؤسسي ديمقراطي[2]جاءت من خلال عوامل ساهمت في ظهورها و

الإلحاح عليها عند غليون نذكرها كالأتي:

أولا: تناقض النظام العالمي الجديد

إن من أهم عوامل الإنتقال الديمقراطي الذي أصبح حديث الساعة في معظم البلاد العربية كتونس و الجزائر و الخليج العربي و غيرهم من الأقطار العربية هي الأزمة التي دخل فيها النظام السلطوي ، وتناقض النخب فيما بينهم ، جعل من الجماهير العربي تستغل نقطة الضعف هذه للوصول إلى المبتغى .

[1] برهان غليون،نحو مشروع حضاري نهضوي مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،2001 ،ص435

[2] محمد بوضياف، ملتقى التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص07

ونقصد بالنظم التسلطية تلك النظم التي تفرض نفسها بالقوة المباشرة، وتقرر بدل المجتمع، وتستدم في ضمان إستمرارها وإستقرارها ردع المجتمع عن المساهمة في الحياة السياسية[1]

ويعتبر تناقض النظام العالمي أول العوامل الموضوعية التي شجع على التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، ومما يزيد من قوة هذا الإنطباع ماشهدته بعض بلدان أروبا على إنهيار الإتحاد السوفياتي، ومن تحول سريع نحو الديمقراطية، ومنذ التسعنيات بل قد يبدو النظام الجديد الذي نشأ عن هذا الإنهيار وكأنه تعبير عن إنتصار الديمقراطية نفسها[2]

لأسباب مماثلة بدأت هذه النظم التسلطية أو النظام الجديد يتعرض لأزمة عميقة، في العالم و العربي بصفة خاصة، وبعد زوال الحرب الباردة التي كانت تشكل الرحم الحامي لهذه الأنظمة وبعد إنهيار الاتحاد السوفياتي ومامثله من تجربة، وفي البلاد العربية مصر كانت السباقة لإدراك المسدود للنظام شبه الشمولي[3] وهذا المأزق المتعدد الجوانب مأزق خطر لهذه الأنظمة التسلطية لتطال الازمات من إهتزاز شرعيتيها، فإن القوى الحاكمة لا تواجهه بالبحث عن حلول ديمقراطية بل بالقوة و القمع و توسيع الفئات المرتبطة بالنظام[4]، وبهذه الأزمة والإفلاس التي تعاني منه النظم التسلطية تفتح المجال نحو الإنتقال وسبب وعامل اساسي

يقول غليون في هذا الصدد: "**وفي ما يتعلق بالمنطقة العربية التي تهمنا أن النظام الجديد الذي يخضع للتحالف الغربي، يشكل عاملا مثبطا للتحول الديمقراطي أي القبول بأن تصدر السياسة و السلطة عن الأغلبية الشعبية، من خلال الإقتراع العام لا أن تكون ثمرة التسلط و إستخدام القوة جهر الصراع السياسي الراهن حول الديمقراطية**"[5]

---

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق، ص427

[2] برهان غليون (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق، ص116

[3] برهان غليون(وآخرون)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي،مصدر سابق ،ص428

[4] ناجي علوش، الديمقراطية: المفاهيم و الإشكالات، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت،ط1 ،1994،ص21

[5] برهان غليون (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق، ص 118

ثانيا:النزوع الاخلاقي و الوطني:

يكاد يكون هناك إجماع أن قيم المجتمعات العربية ليست قريبة من الديمقراطية، و القيم الحديثة التي ترسخت بالنظم منذ الإستقلال أكبر بعد عن الديمقراطية من القيم التقليدية، بإعتبار أن منظومة القيم التقليدية تعكس نقاط ضعف وتعبر عنه من ذبول للروح المدنية، ومن نزوع عميق إلى الإنطواء على الذات والأسرة والقبيلة الطائفة، فهي قيم تمنع من نشوء أي مفهوم فاعل للمصلحة العامة و الوطنية[1] ويتوضح هنا أن غليون إعتبر أن القيم التقليدية تحمل في طياتها نوعا من الانعكاس السلبي في منظومة القيم التي لا تتماشى مع قيم النظام الديمقراطي و الإجماع السياسي المدني

أما عيب القيم الحديثة كما تجلت في المجتمعات العربية نابع من أنها تفتقر إلى الجذور الشعورية التاريخية العميقة،لتتحول إلى قيم إستهلاكية،أي ألى وسائل تستخدم لتلبية المطالب الشخصية النابعة من الأنانية والعصبيات المرتبطة بها، وفي هذه الحالة يمكن البحث عن قيم التضامن الوطني و الإيمان بالإرادة و المصلحة العامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم[2] إن التأكيد على تطلعات القيم التقليدية و الحديثة التي تشكل قيم سلبية لا يمكن ان تحقق اي مصلحة عامة ووطنية، هذا ما جعل برهان غليون يؤكد على النزوع لها وجعلها عاملا للإنتقال نحو ديمقراطية حقة و الهروب منها و مواجهة الواقع .

وإنطلاقا من هذا التحديد تكون الديمقراطية كثورة أخلاقية سياسية في الوقت نفسه لأنها تفرض إحياء معنى الأخلاق و الحياة المدنية و ماتفرضه من تكافل و تضامن و لفظ للأنانية و الإنتهازية في المجتمعات العربية، كما تفترض تغييرا عميقا في منظومة القيم الأساسية التي تقوم عليها الشخصية الفردية في ثقافات القيم العربية[3]

وفي هذا السياق يقر برهان غليون بهذا التحول الذي يمكن رصده داخل أنساق قيم عملية تفتح الباب للديمقراطية،لتصبح هذه التطلعات العميقة قيما أو مصدرا واضحا ومبلورا يشير التطلع الفرد إلى ذاته ومحيطه، ونزوعه نحو الإندماج في علاقته الوطنية ، أي أنه يعيش على مستوى المواطن و التمتع بالحرية السياسية، فنحن نقصد بالدرجة الأولى التطلع

[1] برهان غليون (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي ،مصدرسابق،ص 119

[2] مصدر نفسه ،ص 119

[3] برهان غليون،في أصل الخوف العربي في التغيير،الحوار المتدن،العدد2117 ، 2007 ،:www.alhewar.org::

نحو الحرية[1]، وبهذا المعنى تكون عيوب القيم التقليدية التي خلقت الأنانية و الفردية بين الإنسان وذاته ، وخلقت نوعا من العصبيات بين الطوائف والمجتمعات لتصبح الحرية و العمل من أجل بناء وتأسيس الفروق عاملا أساسيا في الإنتقال نحو الديمقراطية وبناء تطلعات نحو قيم جديدة تمحو هذه السلبيات وتقر بالحرية التي هي أساس العمل السياسي وتكوين المواطنية العربية أي الحرية السياسية بالمعنى الأدق و الأوضح ومشاركة نخبة العوام في الممارسة السياسية للسلطة.

يقول غليون في هذا السياق:"**أنا من الذين يؤمنون بحتمية التحول وقوة القيم الديمقراطية التي تستدعي عملية التغيير السياسي في إتجاه الديمقراطية وتكريس قيم الحق و الحرية و المساواة و التوحيد، لا العمل على تمزيقها. هذا هو التقارب السياسي وبناء إجماع ديمقراطي**"[2]

ثالثا:القوى الجديدة

إن الحديث عن الإنتقال نحو الديمقراطية، وعن أي تحول سياسي في المنظومة السياسية العربية، ينبغي أن يحدد القوى الإجتماعية و السياسية التي كانت سبب وعاملا في هذا التحول والتي تحمل في ثنياها مشروعا ديمقراطيا نحو الحرية والمصلحة العامة من خلال الأزمة التي تعرض لها نظام الحزب الواحد في البلاد العربية بالأخص مصر وسوريا

قال غليون:"**في إعتقادي أن النزوع العربي الراهن الى الديمقراطية نابع من عمق فشل و الإحباط الذي عاشه الشعب العربي تحت الحكم المطلق،إقتصاديا ونفسيا وإجتماعيا وسياسيا،فهذا النزوع ينبع من الحاجة إلى التغير**"[3]خاصة في العقود الأخيرة تأزم النظام وفشل جعل من قيم الديمقراطية تنتشر بين أرجاء المنظومة السياسية

ومنذ الستنيات من هذا القرن دخل الوطن العربي في نظام ذي طابع واحد من الحكم المطلق الذي يرتكز على الحاكم الفرد،وقد أدى إخفاق هذا النظام في تحقيق الأهداف التي كانت تصنعها لنفسها،وقد بدأت الردة على الفكر الشمولي طابعا أكثر عنف وقوة، منذ بداية الثمانيات شهدت قيم الفكر الديمقراطي تفرض نفسها على الرأي العام وهذا بفعل القوى

[1] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص120

[2] برهان غليون،حوار لؤي حسين،في النخبة و الشعب، مصدر سابق،ص151

[3] برهان غليون،الديمقراطية رغم النظام الدولي،مجلة الناقد،لبنان، العدد1،45 مارس1992،ص3

الإجتماعية الجديدة والرغبة في المشاركة السياسية أكثر من أي شيء[1]وبالتالي العمل من منظور بناء قطب ديمقراطي واسع تعددي،يضم قاعدة إجتماعية عريضة وتجمع تنظيمات سياسية وأفراد يوحد عملهم، وإيمان مشترك بمبادئ ديمقراطية وأخلاقياتها كنظام سياسي و إجتماعي لينظر إلى التنظيم السياسي كوسيط يجمع بين قوى إجتماعية،وهذا هو الطريق الوحيد في مجتمعاتنا العربية لتحويل الديمقراطية إلى خيارا مجتمعيا، أى إلى قاسم مشترك ونقطة لقاء بين مختلف الطبقات الإجتماعية و القوى السياسية[2]، وبهذا يكون للخيار الديمقراطي نقطة بداية ونقطة إشتراك مجتمعية تربط بينهم العدالة و المساواة في الحقوق و الواجبات بالأخص للطبقات الوسطى التي شهدت قفزة نوعية عند إفلاس نظام الحزب الواحد أو بالأحرى النظام السلطوي الذي عمل على تعزيز الطبقة العليا و إذلال الطبقات الاجتماعية الوسطى .

ويمكن القول إن إفلاس النظام الإقتصادي و الإجتماعي السابق أثار القلق و الخوف لدى شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى العربية، وهكذا إرتبط تصاعد الطلب الديمقراطي بنتامي الأمل في التغيير ومطالب التغيير السياسي والإجتماعي،ومهما يكن من أمر تشكل الطبقات العربية الوسطى ، أو الأغلبية المهددة في موقعها المستودع الأكبر اليوم للطلب الديمقراطي، من حيث هو طلب تغيير و تجديد و تعديل نظم السلطة القائمة. وهو الطلب الذي ينطوي على جزء كبير من الإرادة الموجهة مع الطبقة النفعية التي أصبحت تحتل هرم الإقتصاد و المجتمع[3]. وبهذا تكون معركة الممارسة الديمقراطية معركة إجتماعية سياسية بين قوتين وطبقتين الطبقة الوسطى التي تسعى إلى السلطة و التغيير وإصلاح الوضع الراهن و طبقة نفعية بورجوازية تسعى إلى التسلط و الوصول إلى سلطة الإقتصاد و السياسية و المجتمع، ليصبح شعار الديمقراطية شعارا يتطابق لمفهومي الإصلاح والتغير، ولكن مع صراع هذه الطبقات الإجتماعية أو بالأحرى القوى الجديدة ندرك مدى هشاشة وضعف الوعي العربي و التحول الديمقراطي نفسه لتظل الديمقراطية حلم مستطاب في ضنك الحياة .

[1] برهان غليون(وآخرون) حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص121

[2] برهان غليون،نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، مصدر سابق،ص441

[3] برهان غليون (وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص123

والفرضية المعتمدة هنا متعلقة بالبنية الإجتماعية ، وتقول أن التحول نحو الديمقراطية يكون أسهل في المجتمعات التي تنجح في الوصول إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح الإجتماعية، وهذا لا يعني بالضرورة وجود مساواة وإنعدام التفاوت في المداخيل،ولكن قيام نظام إجتماعي يسمح بتعديل الفوارق بين الطبقات[1] وهنا يعني القوى الإجتماعية الوسطى و النفعية التي تمثل الأساس في بعض الأقطار العربية في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي .

إلا أن الإنتقال نحو الديمقراطي في البلاد العربية أزمة تجسدت أكثر من أي عمل آخر بسبب هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها لسير بعملية التغيير السياسي و التحول الإجتماعي، والسبب الرئيسي لعملية التحول الديمقراطي لا يرجع الى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تشوهات بنيوية[2]إنطلاقا ما سبق يتضح لنا أن عملية التغيير والإنتقال من نظام إستبدادي يغتصب الحقوق إلى نظام ديمقراطي يحفظ الكرامات و يضمن الحريات راجع إلى عدة عوامل تم ذكرها ساعدت في إستيقاظ البلاد العربية من السبات التي كانت تعاني منه وخاصة ترجع إلى مسائل سياسية و إجتماعية خفقت فيها النظم التسلطية بالإحاطة بها بجميع جوانبها، لتعيش المجتمعات العربية نوعا من التحفيز و المعارضة على هذه النظم ، وبالتالي التفكير إلى الإنتقال نحو عصر الديمقراطية .

[1] برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق،ص249

[2] برهان غليون(وآخرون)،نحو مشروع حضاري، مصدر سابق،ص438

نستنتج مما طرح أن مسألة الديمقراطية مطلبا راهنا وحاجة ملحة وهدفا منشودا،في معظم القراءات السياسية بالأخص أستاذ علم الاجتماع السياسي برهان غليون،الذي جعلها محور كتاباته ومؤلفاته، والسبب الرئيسي كما ذكرناه سلفا رسوخ النظم الشمولية والاستبدادية على أرض الوطن العربي،هدا ما جعل غليون يكتب و يشارك في النضال في آن واحد ليصل صوته لنخبة المثقفين و العوام،فكانت نظرته نظرة بؤس ومعارضة للنظم القائمة في مقدمتها نظام بشار الأسد ،فإعتبر الديمقراطية الحل الأمثل الذي يعيد اللحمة السيسيولوجية و الوطنية في المجتمعات العربية ،لتكون بمثابة سبيل من سبل التغيير و النهضة لأنها تقر بالمساواة وتعطي للفرد حق الممارسة السياسية .

ليوجه غليون قراءته للإنتقال الديمقراطي ويوضح بأنه أمر حتمي و ضروري، ومن بين الأسباب التي جعلت الإنتقال نحو عصر الديمقراطية أمر حتمي هي سقوط النظم الإستبدادية من جهة وتناقض النخب الحاكمة فيما بينهما من جهة آخرى سبب كافي لإيقاظ العقل العربي ورفع شعار نظام العدالة الإجتماعية.

الفصل الثالث:

الممارسة الديمقراطية في العالم العربي

(العوائق و الآفاق)

الفصل الثالث: الممارسة الديمقراطية في العالم العربي(العوائق و الآفاق)

المبحث الأول: عوائق الممارسة الديمقراطية

أولا: فساد النظام الاقتصادي و الإجتماعي–الرأسمالي–

ثانيا: تناقض الطلب الاجتماعي

ثالثا: غياب القيادة السياسية الرشيدة

المبحث الثاني: سبيل الإصلاح و التغيير

أولا: الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي

ثانيا: السياسية الجديدة

ثالثا: تحديات العولمة

تمهيد :

بدأت مسألة الديمقراطية في المجتمعات العربية تأخذ حيزا و قيمة كبيرة في القراءات و الكتابات،إذ أضحت مقولة العصر، فهي ليست فراغا أو بلبلة يومية لا تفيد ولا تغني،بل إن جميع المشاكل الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية و حتى الثقافية بجميع جوانبها لا تمر ولا تحل إلا وقد كانت فكرة الديمقراطية حاضرة ومتميزة ، وهذا ما ذكرناه سلفا عند المفكرين و برهان غليون بالأخص .

ورغم هذا الإعتقاد الجازم والقيمة الإجتماعية لها ،إلا أننا عندما نتغلغل ونغوص في نقد وفحص الواقع العربي نجد أن الممارسة السياسية للديمقراطية تعاني نوعا من الجمود و الركود، أو بالمعنى الأدق أنها تواجه عراقيل و عوائق منعتها من الطلب الإجتماعي الديمقراطي، ومن مسارها السياسي، وتمثلت هذه العراقيل التي ذكرها غليون في مجموعة من النقاط المتسلسلة والمختلفة الجوانب، بدء من الجانب الاقتصادي، والجانب السياسي من جهة أخرى، فرغم ما يعترض الواقع العربي من عوائق هدفت إلى إقصاء النظام الديمقراطي وحفاظ مصالح النخب الحاكمة،أو بالأحرى النخب الإستغلالية و الإستبدادية، إلا أنها لم تسيطر وتنتصر،فجعلت من المفكرين يأطرون و يبحثون عن سبل الخلاص والتغيير،وبهذا كان غليون قد توصل إلى مجموعة من السبل ساعدت على توضيح مفاهيم جديدة تعبر عن مستجدات العصر ، وتسمح بتحقيق الأمن والتمنية، والبناء الحضاري تحت ظل النظام الديمقراطي .

على ضوء هذه الأفكار يمككنا أن نطرح مجموعة من التساؤلات تخص هذا الفصل من بحثنا متمثلة في : كيف كانت قراءة غليون لعوائق الممارسة الديمقراطية؟ ومامدى إعتبار سبل الإصلاح تعبيرا عن التغيير و البناء الحضاري؟

المبحث الأول: عوائق الممارسة الديمقراطية

نلاحظ من خلال الدراسات و القراءات لمفهوم الديمقراطية في البلاد العربية أن الممارسة الفعلية لها تعاني نوعا من الجمود ذلك بسبب الأزمات المتعددة الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي وقفت في مسار الإنتقال نحو عصر الديمقراطية، ومن هذا المنطلق كانت دراستنا لعوائق الممارسة الديمقراطية

أولا:فساد النظام الاقتصادي و الاجتماعي-الرأسمالي-

ينبغي للمظاهر ألا تخدعنا، وإن وجود فئات إجتماعية عديدة وراء الطلب الديمقراطي، بما في ذلك جزء من الفئات الحاكمة يطمس حقيقة غياب الطبقة الإجتماعية القوية التي تمثل الخيار الديمقراطي إطارا ملائما لفتح طاقاتها وتأكيد مشروعية سلطتها، ولقد كانت الديمقراطية والتنازلات التي أدت إلى ولادتها نوعا من البرهان على أحقية السلطة البروجوازية و مصدر مشروعيتها. بقدر ما كان الخيار الديمقراطي يظهر أن حرية العلاقات الإقتصادية هي شرط لتحرر الفرد نفسه و الحرية السياسية، ومن هذا الربط بين السوق و والحرية الشخصية تستمد الديمقراطية قوتها التاريخية، وتستقر كإطار تاريخي لممارسة السلطة من قبل الطبقة الجديدة التي حلت محل الطبقة الإقطاعية التقليدية و الإستبدادية[1] صحيح أن المظاهر تخدعنا في معظم الأحيان فإذا عكسناه في موضوعنا المتناول نجد الفرضية المعتمدة صحيحة، فإقتصاد الوطن العربي يمثل بنية إقتصاد الطبقة الغنية التي تحكم السلطة في جميع أقطار البلاد العربية (الطبقة البورجوازية) أي تمثل الخيار الديمقراطي تتصف بضمان الحريات ، إلا أن الحقيقة لا تعكس هذا. فمن خلال حلول الطبقة الجديدة مكان الطبقة الإجتماعية القوية كان الخيار الديمقراطي يفرض نوع من قوة سيطرة النخبات الحاكمة ،وسيطرة الطبقة البروجوازية الجديدة على الطبقة التي تعاني التهميش والفقر و عدم الممارسة السياسية، فهي تعيش إلا من إستغلال غيرها.

فمن خصائص الطبقة الجديدة البروجوزية أنها تفتقر إلى الإستقلال الذاتي،ولا تعيش إلا من خلال ما تقدمه من خدمات إلى السوق العالمية،وبقدر ما تعمل هذه العلاقة على تقليل فرص النمو الداخلية. وبناء عالم بورجوازي كعالم معزول ضمن محيط من العالم الشعبي، الذي يعيش على نمط إقتصادي فقير وتوزيعي بسيط،إضافة إلى هذا تبني إقتصاد أطلقت

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص127

عليه الرأسمالية المتضاربة،أي البحث عن أكبر ما يمكن من هامش الربح مع بذل أقل ما يمكن من عمل المنتج،هي قبل كل شيء رأسمالية الإقتصاد الغير المنتج يفول غليون"**الرأسمالية المتضاربة هي قبل كل شيء رأسمالية الإقتصاد الغير المنتج،التي تعطي الأسبقية في علاقات الإنتاج للتوزيع**"[1]، وبهذا يكون إقتصاد هذه الطبقة يعيش على حساب غيره من العلاقات و التحالفات الخارجية فهي بدل من أن تنتج وتستثمر،تنهب و تستعمر، وهذه الحصيلة تنعكس على الخيار و الطلب الديمقراطي بالسلب .

وإذا تتبعنا الأنظمة الإقتصادية السائدة في الوطن العربي في عمومها، نجد أنها تعاني من بقايا الأوضاع والعلاقات المتخلفة من النظام الإقطاعي الذي كان متبعا في السابق،ونجد بعض الأخر منه أكثر تطورا مزال تتبع في أنظمتها الإقتصادية سياسية الإقتصاد الحر على مستويات متدرجة، والأخذ بها على صورتها المتطرفة،ونجد في بعض البلدان العربية الأخرى ملامح الرأسمالية تحت شعار الإشتراكية في الدولة[2]، وهذه النقطة الأهم عندما قلنا أن المظاهر تخدعنا فالإقتصاد المعتمد في مضمونه يلغي الحريات الشخصية والحياة السياسية،وفي صورته الخارجية تحمل إسم الإشتراكية أي الملكية الجماعية، فعندما نسقطه على الطلب الديمقراطي أو الإنتقال نحو عصر الديمقراطية نجده سبب من أسباب تعرقل هذا الإنتقال ، وبالأخص عند الأزمات الإقتصادية

وبالتالي تكون الفرضية الإقتصادية التي تتعلق بنمط الإنتاج أن إحتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات الإقتصادية المنتجة، وبالتالي وجود طبقة إجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية،وليس من إمساكها بالسلطة،فعندما يسود إقتصاد التوزيع، وإقتصاد المضاربة و النهب و السلب يصبح من الصعب تصور نشوء إستقلالية نسبية ضرورية للصعيد السياسي مقارنة بالإقتصادي، وتصبح الديكتاتورية شرطا لإعادة إنتاج الطبقة المالكة وتجديد ملكيتها،ويرتبط بذلك سيطرة قيم الإنتاج العمل على عقلية أضرب وأهرب[3]

[1] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص ص127 -128

[2] العسكري زينب،إشكالية الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي الواقع والآفاق،أطروحة دكتورا في الفلسفة،جامعة وهران2 2018 -2019 ،ص121

[3] برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق،ص247

فالتوسع الإقتصادي أخطر نتائجه الإقتصادية و الإجتماعية هو جعل نمط الإستهلاك يتحكم في هذه البلدان بنمط الإنتاج،بالتالي يحرمها من تكوين أسس التراكم الرأسمالي الضرورية،وبالتالي النمو الإقتصادي البعيد المادي الذي يسمح بالإدماج المتدرج للسكان كيفا وكما،في نمط إنتاج وإستهلاك واحد،أي بناء نموذج مشترك للحياة المادية وضمان نفوذ الجميع إلى هذا الحد أو ذاك في هذا النموذج المادي للحضارة[1]

ومن هذا المنطلق يمثل التوسع الإقتصادي قدرة النظام الإنتاجي، بأنه يتحكم إلى درجة كبيرة بنمط العلاقات الإجتماعية والتوزع الطبقي للمجتمعات . فكلما ضعف معدل هذا النمو إشتد الميل نحو تكوين عوالم إجتماعية متمايزة ومتنابذة،ونحو تجميد الحراك الإجتماعي، زاد الإتجاه إلى القطيعة وإنكفاء الطبقات،ومن الطبيعي أن يواكب هذه القطيعة ميل متزايد إلى إحلال قيم الطوائفية، وعندما ينعدم التواصل بين الفئات وتزداد الميل الإنكافائي الأصنافي،ويتضاءل وزن قيم الحرية المساواة والمسؤلية الوطنية مع قيم التعاون والتضامن الجماعي و العدالة، ويفقد النظام الديمقراطي محركه المعنوي ليتحول إلى تقنية سياسية تفتقر إلى الحماسة ولحماية الشعبية تصبح تحت تهديد البيوقراطية و الإستبدادية[2]

فمن الملاحظ بوجه عام أن حصيلة الأوضاع الإقتصادية في الوطن العربي كما طرحا سلفا تمنع تحقق المساواة وهذا ما يتجلى في القول الآتي:"**إن إنعدام المساواة الإقتصادية وسوء توزيع الثروات التي تؤدي إليه الرأسمالية تؤدي كلها إلى إستحالة المساواة. ولكي تكون هناك مساواة حقيقية وهي لب الديمقراطية ، فإنه لا بد من أن توضح قيود على الملكية الخاصة ، ولا بد أن تتحقق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**"[3]

ومن هذه الناحية ليس من الممكن المراهنة على هذه الطبقة الإقتصادية الرأسمالية المسيطرة إقتصاديا في الدفع نحو الديمقراطية، وحتى أنها تعتقد بعمل من أجل تحقيق شعارات ديمقراطية، فهي لا تفهم منها إلا الإنفتاحية الإقتصادية، ولا يمكن أن يخطر لها أي لحظة أن تعني الديمقراطية الحد الأدنى من المساواة بين الأفراد بصرف النظر عن طبقتهم الإجتماعية[4]،في هذا السياق ينتقد امين سمير برهان غليون في قوله:"**أنا لا أشارك غليون**

[1] برهان غليون،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،مصدر نفسه، ص248

[2] مصدر نفسه،ص ص 248 -249

[3] يحي الجمل،نهرو وفلسفته السياسية،مجلة الفكر المعاصر،القاهرة،العدد05 ،1965 ، ص61

[4] برهان غليون،(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص128

أبد في الفصل النهائي للتطور في إشكالية الديمقراطية. في رأيي علينا أن نتسائل عما إذا كانت الديمقراطية سبب في ظهور الرأسمالية في أروبا أم الرأسمالية هي التي أنتجت الديمقراطية أو على الأقل كيف تفاعل العامل المادي العلاقات الإجتماعيةالراسمالية والعامل الإديولوجي تبلور مفهوم الديمقراطية"[1]

وينطبق الأمر نفسه على البلدان العربية التي تعاني من ضعف الإندماج الإجتماعي، بسبب العقبات التي تواجهها في طريق التنمية الإقتصادية، وتعميم نموذج الإستهلاك الحديث التي أدخلته فبقدر ما يؤدي إستمرار الأزمة الإقتصادية إلى تزايد التفاوت في المداخيل ، وبالتالي إلى تزايد حدة التوترات الإجتماعية وإنكماش هامش المبادرة لدى السلطة السياسية، يجعل تفاقم التهميش والإقصاء من الحياة الإجتماعية و السياسية غير معنيين بالديمقراطية، ويحولهم الوسائل لتدمير أسسها وتحدي مشروعيتها[2]

ومن هذا المنطلق يمككنا إعتبار أن الأزمة الإقتصادية التي أحاطت بالجانب الإقتصادي السياسي أيضا سبب كافيا لعرقلة النظام وتحقيق الديمقراطية الحقيقية،وبالأخص الديمقراطية الإجتماعية التي تمنع أي مشاكل طائفية وتخلق نوع من المساواة و العدالة الإجتماعية وتخفف من حدة الصراعات .

وفي جميع الأحوال سيؤدي الوضع أو الأزمة الإقتصادية التي إلتفت حول بقاع البلاد العربية إلى نوع من العجز والتعطيل في الخيار الديمقراطي،وبالتالي أصبحت الديمقراطية"شعار إستهلاكي فقط"، وهذا ما كان يخشاه برهان غليون،لأنه سيؤدي إلى تأكيد الفكرة الخاطئة لدى الرأي العام،التي تقر بأن الديمقراطية وصفة سحرية[3]وبهذا المعنى يكون غياب الديمقراطية يعكس واقع الإنحطاط الإقتصادي الذي حل بواقع الوطن العربي،ويبقى محل نقاش لا أكثر. فالبلدان العربية ليست خارج الدائرة الدولية،فهي تعيش واقع إقتصادي عالمي يفرض عليها ترتيبات إقتصادية ومالية تفرض تعاود على شعوبها في حالة البحبحة بالإيجاب وفي حالة التدهور بالسلب، ومع عجز الأنظمة العربية أعطت بوادر الأزمة، مما

[1] برهان غليون،سمير أمين،حوار الدولة و الدين،مصدر سابق،ص15

[2] برهان غليون(وآخرون)، حقوق الانسان العربي،مصدر سابق،ص22

[3] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مصدر سابق ،ص35

عكس على ثقافتها الإقتصادية التقليدية التي يتحصن بها النظام في ممارسة السلطة، هذا ماجعل إخفاق عملية تفعيل الديمقراطية وإرجاعه إلى الوعي الذي وصف بالوعي الزائف[1].

ثانيا:تناقض الطلب الاجتماعي

إنطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الواقع الإقتصادي المزري سبب في تعرقل الطلب نحو الديمقراطية، إلا أن هذا لا يعني أنه السبب الكافي في هذا التعرقل،بل نجد من جهة أخرى الجانب الإجتماعي وكيف كانت الطبقات الوسطى، الطبقات الكادحة الضعيفة تطلب وتلح بإستمرار التغيير من نظام الإستبداد إلى نظام العدالة الإجتماعية والكرامة العربية، إلا أن هذه الطبقة تعاني نوع من الإنحطاط الفكري و فقدانها تحرر الفكر مما يجعل الطلب الإجتماعي للديمقراطية في البلاد العربية يقف كحاجز لتحقيق هذه الديمقراطية.

فاليوم لا يمككنا أن ننكر فكرة الديمقراطية التي غزت الفكر السياسي العربي،وأن الحمل على تحقيقها قد أصبح من المعطيات الأساسية و الرئيسية للحياة السياسية، لكن لا يمكن أن تحظ بالتطبيق الحقيقي، نظرا إلى غياب الإرادة والوعي الديمقراطي[2]

كانت قراءة غليون لتناقض الطلب الإجتماعي أن الطبقات الإجتماعية تتناقض وتختلف فيما بينهافي أهدافها و ممارساتها الفعلية،فمنهم من يعتبر الديمقراطية كما قال غليون في كتابه المحنة شعار إستهلاكي ليس إلا يستخدمه لمصالحه لإستفزاز السلطة القائمة ،والبعض الأخر يرى أن حكم الشعب للشعب مرحلة تمهيدية نحو تغيير و إصلاح الوضع الراهن، فبإختلافهم و تناقضهم شكلت نوع من الثرثرة و الإضطراب داخل الدولة الواحدة

يقول غليون:"**أن هناك من يتحدث اليوم عن الديمقراطية في الوطن العربي،من يعتقد أن الموضوع يتعلق بمادة الإستهلاك الشعاراتي،ليس له معنى و لا مضمون حقيقي،لكنها لا يمكن أن تحظى في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي،نظرا لغياب الإرادة و الوعي الديمقراطي**"[3]

[1] محمود أمين العالم، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، الثقافة الجديدة، دار البيضاء،القاهرة،دط،دس،ص267

[2] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص129

[3] مصدر نفسه،ص129

وعلى هذا نجد التفاوت يشوه تماما صورة الهرم الإجتماعي في البلدان الضعيفة الفقيرة،فلو رسمنا هذا الهرم الإجتماعي في الأقطار العربية معظمها يتمتع بوجود طبقة وسطى كبيرة نسبيا بسبب ضخامة الريع النفطي وتطوير أجهزة الدولة لحصلنا على مجتمعات لا علاقة لدخل واحدهما الأخر،وتدل أن الأمر يتعلق فعلا بمجتمعات مفصولة كليا ومعزول بعضها عن البعض الأخر إلى درجة لا يعرفها أي منهما ظروف معيشة المجتمع الأخر ولا يشعر بوجوده على التراث الوطني إلا في وقت الأزمة وتفجر الحرب الأهلية[1] لذا فإن غياب الديمقراطية في واقع الوطن العربي نعيشه كل يوم ونراه كل يوم في ممارسات الآخر،وهذا الغياب سببه متجذر في ذاتنا العربية الإسلامية. راجع إلى غياب الحوار في حياتنا اليومية،نتيجة تفكيرنا المنغلق، وبسبب التفاوت الإجتماعي الذي نلاحظه في المجتمعات التي تعاني التهميش، فأصبح بطل الأمس خائن اليوم، فلم يعد تاريخ الديمقراطية متصل، ليصبح أزمة يشعر بها كل مواطن[2]

وبهذا تتجسد أزمة الإنتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية اليوم أكثر من أي وقت،من خلال هشاشة القوى الإجتماعية الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحول الإجتماعي،وتتجلى الهشاشة من خلال غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية،وغياب القواعد والتقاليد و الممارسة الواضحة التي تمييزها وتهيكلها،وبالتالي إفتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية[3]

إن غياب الطبقة الإجتماعية القوية و الثابتة التي يمكن أن تشكل قاعدة للطلب الديمقراطي من جهة،وتقلب موقف الطبقات الوسطى من جهة أخرى وإختلاف أهدافها من الحديث عن الديمقراطية أو العمل لأجلها،يشكلان مصدرا كبير لسوء التفاهم وتعثر المسار الديمقراطي كله في الأرض العربية[4] بهذه الصورة تتضح بأن شيوع وإنتشار مفهوم الديمقراطية، والحيز القييم الذي أخذته لا يترافق أو يعكس هذا التقدم مع الطلب الديمقراطي على مستوى الحياة السياسية.

[1] برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،مصدر سابق،ص250

[2] العسكري زينب، إشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي الواقع والآفاق، مرجع سابق،ص145

[3] برهان غليون(وآخرون)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، مصدر سابق،ص438

[4] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص129

فالعقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية في الوقت الراهن تكمن في هشاشة القوى الإجتماعية أو هلاميها،هي هشاشة نابعة من عدم ثبات التقدم الإجتماعي وتفاوته الشديد على مستوى الأقطار،لأن هذه الهشاشة تعني ببساطة الإفتقار إلى القوى الإجتماعية تناقض هذه القوى في الطلب الديمقراطي[1] إن الخيار الديمقراطي هنا أصبح بمثابة حلقة تدور بين قوى إجتماعية تناقضت فيما بينها بسبب هشاشة و قلة وعي هذه القوى

فالطلب الديمقراطي يتنامي في الواقع في سياق الدولة الحديثة العربية،ويتشرب تنقضاتها الذاتية الجوهرية نفسها، وهو يمثل أحد النزوعات الداخلية التي تعمل على تطوير فهم هذه الدولة والسيطرة عليها وتحسين شروط توطينها،وهو ينتاقض مع نزوع مماثل لتحويل هذه الدولة إلى أداة للسيطرة الخارجية[2] بحيث كان تعقيب سمير أمين لغليون في هذه الفكرة هو "**أنه لم يطرح التساؤلات الحقيقية حول غياب الديمقراطية في العالم العربي ،وأحل محلها فكرة هي أن هذا القصور راجع إلى الفهم الخاطئ عن العلاقات بين الدين والسياسة، لكن غياب الديمقراطية ليست ظاهرة خاصة بالمجتمعات الإسلامية المعاصر. بل هي ظاهرة عامة في العالم الثالث**"[3]

[1] برهان غليون،المحنة العربية:الدولة ضد الأمة،المركز العربي للأبحاث،بيروت،ط4، 2015 ،ص311

[2] برهان غليون،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص130

[3] برهان غليون،سمير أمين،حوار الدولة و الدين،مصدر سابق،ص16

ج:غياب القيادة السياسية الرشيدة

نظرا لما سبق نجد أن الممارسة الديمقراطية تقف عند العوائق المذكورة سلفا، ففي هذا الجزء سنتطرق إلى أهم عنصر وقف أمام الممارسة الفعلية للديمقراطية كعائق أساسي وجوهري تشهده المنطقة العربية، فغياب القيادة السياسية الرشيدة ساهم بشكل سلبي وأثر على الشعوب العربية،بأن تفقد الثقة بينهم وبين السلطة السياسية .

إن سبب ضعف النظرية الديمقراطية في البلاد العربية، وتشتت النخبات الإجتماعية وتفرقها،وفقدان الثقة الشعبية بالسلطة والفاعلية السياسية هي غياب النخبة القائدة وقاعدتها الطبقة السياسية،ويكفي إلقاء نظرة سريعة على مايجري في الأقطار العربية حتى يدرك المرء مدى تفكك هذه الطبقة وهزلها،وترددها بحيث تبدو المجتمعات وكأنها محرومة من القيادة الفعلية[1]وهذا يعني أن غياب الممارسة الديمقراطية ناتج من ضعف القيادة الأعلى للسلطة السياسية أو الدولة،لكن هذا لايعني أن القيادة السياسية الرشيدة غياب أو عدم ظهور رجال سياسين بل تعني في الأصل غياب طبقة مساندة لبعضها البعض،طبقة تؤمن بمبدأ العدالة الإجتماعية أو الكرامة العربية الواحدة،طبقة تجمع بينهم روح سياسية واحدة متماسكة تربط بينهم رابطة واحدة ، وحتى رغم الإختلاف العرقي و الطائفي،وإختلاف أصلهم وفكرهم وثقافتهم، فالبلاد العربية تعاني من غياب هذه المبادئ التي تعتبر ركن أساسي أول شرط جوهري يجب أن يتحلى بها رجال الساسة أو القيادة السياسية،هذا ما جعل مسيرة الديمقراطية والإلتفاف حولها تعاني من مرض نقص النمو.

ففن القيادة السياسية هو ثمرة الممارسة الفعلية و المشاركة في الحياة السياسية، أي هو ثمرة الحياة الديمقراطية نفسها، فالسياسية تتحقق من خلال ما نطلق عليه"منطق الإنتقاء الطبيعي"ويعني هذا الأخير في السياسة أن السلطة لا تتحقق أو لا تترسخ إلا عندما يتمكن بعض الأفراد بسبب قوة مراسمهم أوحنكتهم الطبيعية،أو بسبب عصبيتهم القوية، وكلهم وسائل للوصول إلى السلطة اليوم . فمن فرض أنفسهم على الأخرين و السياسة النابعة من الإنتقاء الطبيعي تقوم إذن بالضرورة على الفردية و تعتمد على إبراز الشخصية التي تتماهى مع السلطة و النظام[2]وإنطلاقا مما سبق يتضح لنا أن المنبع الأساسي و الشرط الأساسي الذي

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص137

[2] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق، ص ص137-138

يجب أن يكون في القائد الساسي ذو الشحضية الصارمة والحاكمة مشكل تواجهه البلدان العربية في مسيرتها نحو عصر الديمقراطية ، فشعوب العراق وسوريا خير مثال واضح نراه على أرض الواقع ونعيشه

العراق كمثال تعيش حالة إنعدام إستقرا سياسي،وهذا بسبب غياب القيادة الرشيدة، فواجهت أزمة إنهيار الدولة مع الإحتلال الأمريكي،وسقوط نظام صدام حسين،حيث أصبح كل من الحاكم و شرعية نظام الحكم و سيادة الدولة و الحفاظ على كيانها من التفكك مددقات لشيء واحد هي نفس المعضلة التي تواجهها سوريا اليوم ، ولذلك فقد صاحب عملية نشر الديمقراطية مشكلات وخاصة في ظل غياب شخصية قائدة و أحزاب عابرة وصعوبة تشكيل الحكومة بالتالي تحولت إلى ديمقراطية إجرائية فقط[1]. هنا وكأننا نتكلم عن الديمقراطية الشكلية، العدالة و المساواة مذكورة و الممارسة الفعلية تعكس هذه القيم بالسلب، و النجاح الوحيد هو المستبد والشعب هو الضحية وبهذا سعت نخبة الحكام و طبقة المثقفين من الإلتفاف ما يسمى حكم الشعب للشعب الحق .

ولهذا تكون قدرة و فاعلية القائد السياسي بمعاونته النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي و ترتيبها أمر ضروري في عملية التغير، إلا أن هذه الصفات و عدم تطبيقها في الأقطار العربية جعل من الديمقراطية جامدة لا تحقق أي مصلحة إجتماعية وعدالة مجتمعية[2] و ما يحصل هو أن كل موظف سياسية يعمل على حسابه الخاص ويستغل منصبه لتحقيق مصالحه الذاتية، وهذا مانعيشه في المرحلة الحالية،وأعني هنا موت السياسية. أي غياب الإرادة وغياب الشعور بالمسؤولية، وماعليه إلا للظهور بمظهر القابل باللعبة أو الإستقالة،مما يزيد تضاعف الفساد العميق الذي يميز النخبات الحاكمة في المجتمعات العربية،ومن أثر هذا الإنهيار الراهن للقيادة السياسية و الفساد مرض عضال قادر على إفراغ أي نظام سياسي مهما كان شكله من مضمونه[3] وإنطلاقا مما سبق يوضح برهان غليون أن القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لها الدور الكبير في ممارسة

[1] محمود مسلم، الديمقراطية العربية بين الاصلاح و الثورة، M.elwatannews.com .يوم:02.05.2020، الساعة:13:02 الوطن،28 اغسطس2012

[2] محمد بدري المطيري،دور القيادة السياسية في رسم و تنفيذ سياسات التنمية،شهادة لنيل الماجستير، قسم العلم السياسية،جامعة الشرق الاوسط،2015 ،ص71

[3] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص139

الديمقراطية ممارسة حقة فعلية على أرض الواقع، ما يخشاه غليون متحقق في مجتمعاتنا العربية من نفاق و كذب الساسة و العمل من أجل تحقيق أغراضهم الشخصية التي تخدمهم لا أكثر، وهذا ما جعل مسار الديمقراطية يتعرقل و يفقد مصداقيته .

وهيمنة الجمود السياسي بدل من الإستقرار السياسي،جعل أغلب أنظمة الحكم العربية تتقاسم الخاصية المتعلقة بالجمود السياسي وعدم ممارستها الديمقراطية بمعناها الحقيقي،وبذلك غابت مظاهر التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة، فضلا عن إنتشار ظاهرة الفساد السياسي في جميع مفاصل الدولة بكل صورها واشكالها[1] وبهذا تكون عجلت الديمقراطية والإنتقال إلى عصر العدالة الإجتماعية والتداول السلمي للسلطة سبب عدم الإستقرار السياسي، تعاني من الجمود و عدم الثبات في أنظمة الحكم .

لتكون معركة الديمقراطية في العالم العربي طويلة و معقدة والكفاح من أجلها يستعدي إضافة إلى كل ماذكره،القضاء على الأوهام التي زالت عالقة في الأذهان أمام كل التحديات فمهمة الكفاح من أجل التغيير تتلخص اليوم في العمل على تنشيط الحوار وبث دماء جديدة فكرية وسياسية وإجتماعيه، بل إعادة بلورة مفهوم القيادة . هذا شرط لتتحول الديمقراطية نفسها من وعي نظري إلى حركة إجتماعية ثم نظام إجتماعي[2]

[1] يوسف أزروال، الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع ،مجلة آفاق العلمية،عدد03 ،2019 ،ص26

[2] برهان غليون،بيان من أجل الديمقراطية،مصدر سابق،ص234

المبحث الثاني:سبيل الإصلاح و التغيير

إن الممارسة الفعلية لحياة الناس الفعلية السياسية يجب أن تراعي بعض الإصلاحات مختلفة الجوانب ليكون المفهوم الديمقراطي الذي سعى إليه غليون متجسدا في الممارسة السياسية ومتمثلا في مبادرة التغيير. في هذا المبحث سنوضح أهم السبل و الإصلاحات التي تجعل من التنمية الديمقراطية مطبقة فعليا

أولا: الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي

لعل معالجة الأزمة الإقتصادية، وما يرتبط معها من تلقص فرص التنمية المخططة والسريعة، هي الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لابد من تحقيقها حتى تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية الديمقراطية،وجعل الإختيار الديمقراطي هدفا ممكنا،أي ينطوي على مصالح ومنافع إجتماعية للجميع[1]

ومن هنا فإن الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية، والتخفيف من التوترات بين الطبقات،ومن التبذير وهدر الإمكانات والموارد، ودعم عملية التنمية تشكل الشرط الأول والمؤشر الفعلي لأي مقاربة جدية للديمقراطية في المجتمعات العربية،بل ربما كان فشل الدول العربية في فتح آفاق جديدة للتنمية والتطوير الإقتصادي هو العقبة الأكبر أمام توسيع دائرة الطلب الديمقراطي[2]‘وبهذا يكون لدور التنمية الإقتصادية دور كبير في عملية الإصلاح والتغيير لمستقبل أفضل بعيدا عن واقع الماضي والحاضر الذي شهد نوع من الجمود السياسي و الشعبي . وبهذا كان للتمنية الإقتصادية دور في أن تجعل الفرد حر،وأكثر إستقلالية،ومع تحسن مستواه الوظيفي والمعيشي يصبح أكثر إستقلالية ماليا وفكريا و إجتماعيا،مما يمكنه من إنشاء منظومات التي تخلق حالة المعارضة التي تسعى إلى الإستقلال السياسي،وتعمل من أجل الحصول على الحقوق المدنية و السياسية، التي تعتبر إحدى ركائز وأسس التحول الديمقراطي[3] فدور التمنية كطريق حقيقي لتحقيق الديمقراطية،ليس مجرد إشباع حاجيات مادية فقط،وإنما رفع كرامة الإنسان وتعزيز حريته،وتوفير الحماية له، وكلها معاني و مفاهيم تصب في قالب ديمقراطي باعتبارها عملية لتوسيع في الحريات

[1] برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص140

[2] مصدرنفسه،ص141

[3]لاري ديماند،روح الديمقراطية:الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة،تر:عبدالنور الخرافي،الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيرون، دط 2014 ، ص162

الحقيقية، إذ تلزم بإزالة الفقر والتهميش وتدعم الأمن الإقتصادي الذي يرتبط بالحقوق والحريات الديمقراطية، بحيث نلاحظ وجود تلازم ما بين التنمية و التطور الديمقراطي[1]

فالدعوة هنا لا تعني التنمية الإقتصادية فقط بل وحتى التنمية الإجتماعية لها الدور الأهم في ضمان الحريات والعملية السياسية، وهذه الأخيرة من أهم شروطها في المشاركة في الحياة السياسية و الوعي الإجتماعي أو بالمعنى التنمية الإجتماعية إلا أن فشل البلاد العربية في مثل هذا الوعي جعل منها بلاد الاستبداد والاستغلال .

يقول غليون :"**فالدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية مستقل عندنا،ولا يمكن أن تستقل عن الدعوة إلى الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي،بل هي سببها وغاياتها، وكلتاهما يمثلان وجهين لعملية تغير إجتماعي و سياسي منتظر،فالإصلاح الإجتماعي هو شرط ترسيخ الديمقراطية ونجاحها. فيشكل إحترام الإنسان و تفجير قدراته على المبادرة والإعتزاز القومي،وهو ما يبعثه نظام الحرية،شرطا مماثلا لدفع عملية التنمية و التقدم الإجتماعي والمادي**"[2]

فجل كتاباته وخاصة في الجزء الذي يركز على إصلاح الوضع القائم،كان الإصلاح الإجتماعي يمثل اللبنة الأولى أو الشرط الأساسي للتغير،ليكون الإنسان محل تقدير ومحل إحترام ، وتحترم فيه حقوقه، وتفجر قدراته ، ليبعث في الأخير روح الحرية و المساواة

ثانيا:السياسة الجديدة

إن نضج الوعي السياسي و القيادة السياسية في بلادنا العربية أمر نسبي وليس لأحد منا أن يقر لك بضمانة هذا الوعي بأنه وعي مطلق ثابت . في هذا الإطار نجد أن المعارضة التي تحمي المجتمع وتتمسك به كوسيلة كوحدة تضمن بها بقائها في مجتمعاتنا أمر يستدعي التفكير فيه ، في هذا الصدد كان للسياسة الجديدة دور كبير في أن تجعل هذا الوعي وعي سياسي ذكي و متخلص من قيود الماضي فالسياسة الجديدة التي يقر بها برهان غليون هي سياسية الإنتقال السلمي أو المعارضة بطريقة سلمية عن النظام القائم ، تلك المعارضة التي تبني أمال شعوب و طموحات شباب في تطبيق نظام الحرية و نظام العدالة

[1] محمد حسن دخيل،إشكالية التنمية الإقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط1، 2009،ص45

[2] برهان غليون (وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص132

الإجتماعية،بعيدة عن الصرعات الطائفية و العشائرية،لتصبح سبيل النهضة للمجتمعات العربية وبما أن المعارضة تلعب دور معاديا للنظام، وتشكل التجسيد العلني و الملموس لغياب روح الوطنية و الشعور بالمسؤولية،فإن الإنفتاح الديمقراطي بقدر ما يعطي هذه المعارضة و السياسة الجديدة شرعية رسمية و علنية[1] فلا يولد النضج السياسي من فراغ،وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي،وكذلك لا تنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في إطار سياسات قمعية،ولا تزدهر قيم التسامح والتفاهم الوطني والحرية العقلانية لدى النخبات التي قضت عمرها وهذه هي مادة المجتمع السياسي،الذي أورثناه لأنفسنا،ومنها يجب أن ننطلق من داخلها ينبغي أن نستمد القوى والعناصر الإيجابية التي سوف نعتمد عليها من أجل تغيير الأوضاع[2] وهذا ما يفسر الوعي السياسي الذي هو أمر نسبي لا يمكن أن نضبطه في المجتمعات العربية،وبهذا لا يمكن ضبط ضمان الحريات والعدالة الإجتماعية وبهذا كان لسياسية الجديدة أن تضمن نظام الحرية ليكون التغير والإصلاح مفروض

فكانت السياسة الجديدة والمعارضة السلمية مساهمة في عملية التغيير والإنتقال نحو عصر الديمقراطية من خلال أن السياسية السابقة لا تقدم أي ضمانة ثابتة للحريات والحقوق والمساواة خلال إرتباطها بدول أخرى أجنبية وغيرها تستمد منها قوتها،بعيدة عن التداول السلمي للسلطة و الفكرة المواطنية،هذاماجعل السياسة الجديدة تقدم لنا ضمانة الممارسة الفعلية لنظام الحرية اي النظام الديمقراطي بعيدا عن السياسات القديمة أو التقليدية في البلاد العربية، وحسب ما أقره برهان غليون مرحلة تمهيدية أو مرحلة جديدة ساهمت في تغيير الوضع وإعتبارها سبيل من سبل الإصلاح والنهضة يكون من خلال عوامل تجعل من الطبقة السياسية الجديدة تفرض عليها بالتطبيق:

بلورة سياسة الانتقال السلمي،وهو أن نرسخ لدى الرأي العام وقبل ذلك النخبات الإجتماعية نفسها،مبدأ التفكير من وجه نظر المستقبل وتجاوز الماضي،وهذا يعني أن ننجح في أن نغير من أنفسنا تجاه ما حدث سابقا، وأن نتغلب على مشاعر العنف الداخلي وتأنيب الضمير،فينبغي أن لا نجعل الحقبة الماضية جدارا دائما ونهائيا[3] هنا حسب برهان غليون

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق،ص158

[2] مصدر نفسه،ص156

[3] نفسه ،ص ص 156-157

عملية التغيير تبدأ من ذواتنا نحن قبل كل شيء،وبهذا تكون السياسة الجديدة مرحلة تمهيدية لأنفسنا نحن،وأن لا نتمسك في أحكامنا السابقة التي تحمل في طياتها المعاملة بالعنف والتهور بأن نطوي صفحة الماضي والبدء من جديد لضمانة مستقبل يعكس واقع السلم والأمن .

أما العنصر الثاني:في بلورة هذه السياسة السلمية،وهو تغيير موقفنا السياسي العميق، ويعني هذا تطبيق مبدأ الصدق،أي الجرأة على الإعتراف بالفشل،ومواجهة الواقع كما هو،فهو الشرط الأول في نجاح عملية الإنتقال أو عملية التنظيم، ذلك لكسب ثقة الناس وقناعتهم بالتغيير[1] وهنا نعني بالعنصر الثاني أن كسب النخبات الإجتماعية ثقة رجال الساسة و القيادة السياسية ، وإقتناعهم بمبدأ التغيير و الإصلاح ،تصبح عملية الإنتقال نحو الديمقراطية أمر حتمي وضروري قابل لتغير الوضع الراهن،أكيد بعيدا عن العنف الداخلي و الخارجي،وبذلك زوال الأوهام التي علقت في أذهان نخبة المجتمع . فمن بين هذه الأوهام،شمول العنف و القمع قد بلغ الدولة والمجتمع درجة لم يعد من الممكن رده،ولن تكون لدى المجتمعات القدرة على تجاوزه وقلب مساره،وإذا كان العنف من أهم العوامل التي عرقلت نمو التيار الديمقراطي العربي اليوم،إلا أن ليست مصادره لانهاية لها،ومن ثم لم يعد يخف شعبا في الماضي ولم يرعه عن الكفاح من أجل نيل حريته وكرامته[2] فمشاركة الشعب في إيجاد الحلول هي أهم ضمانة لإحباط مشروعات التلاعب بعواطف الشعب، وإستغلال فرص الحرية،فأحسن وسيلة لدفع الشعب إلى الإرتفاع إلى مستوى المسؤوليات الوطنية وضعها موقع المسؤلية،ورفع معنوياتها،وإشعارها بما تتمتع به من صفات إيجابية،فهذه هي التربية الوطنية،وهذا هو العمل لدفع الشعوب نحو مناخات جديدة[3] ليكون الشعب هو من يضمن هذه الحريات وتغيير البناء السياسي الصحيح .

والعنصر الثالث هو إعادة البناء السياسي للمجتمع ومبدأ إعادة البناء يعني خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية و الحزبية المستقلة،التي تستطيع أن تستوعب الإحتجاج و

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق ، ص157

[2] برهان غليون،بيان من أجل الديمقراطية،مصدر سابق،ص234

[3] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي،مصدر سابق،ص157

الإعتراض و الإختلاف على أسس سياسية عقلانية،وهذه الهيكلة تفترض تغيير طبيعة العمل،وإستقلالية الدولة عن أي حزب،وترسيخ التعددية في المبدأ و الممارسة[1]

وتجربة الدول الإشتراكية قد دلت على أن ليس هناك ضمانات نهائية لأحد وأن التاريخ هو الذي يقرر صلاح الأحكام بقدر ما تنجح في حل المشاكل التي تواجهها المجتمعات يقول غليون"**إن الضمانات الحقيقية الوحيدة التي نستطيع أن نحصل عليها هي بلورة سياسات وإجراءات عقلانية وواقعية تضمن نجاح الإنتقال السلمي بالمجتمع إلى الوضع الجديد**"[2]

ومن هنا يتبين لنا مستقبل الديمقراطية في العالم العربي يتحقق إلا من خلال تغيير التوجهات وضمان الحريات

وكل هذه العوامل تقصد إلى تأطير المجتمع من الداخل،ووضعه في مناخ إيجابي وبث الثقة بين أفراده و صفوفه من الشروط الأساسية لدفع عجلة الماضي وتجاوز الإحباطات، وبهذه السياسة الهادفة إلى تفكيك عقد الماضي،وتسهيل السير نحو الديمقراطية وضعية وطنية جديدة،وإخراج البلاد من الوضع الصعب والأزمة التي تعيشها على جميع مستوياتها، والأمر متوقف على قدرة المسؤولين على التغيير في إظهار هذه النيات وعدم الخوف من المجتمع[3]

ومن هنا تكون هذه العوامل بمثابة الحافز لعملية التغيير السياسية و نخبة الجمهور للمعارضة والخروج من دائرة التبعية الداخلية و الخارجية، والدفع نحو ضمان الحريات و والقيم الإيجابية كما ذكرناها سابقا

إلا أن اليأس بدأ يدب بالفعل في أوساط الجمهور الذي يتحمل بصعوبة بطء الإصلاحات الوتحولات في مجتمع يعيس أكبر أزماته التاريخية يقول غليون:"**هناك يأس من موقف عربي مشارك في دعم الإنتفاضة الفلسطينية، التي تمثل اليوم مركز التحدي القومي،وهناك يأس من تشتت الصف العربي وتفاقم النزعات الإقليمية على حساب مستقبل التعاون العربي، وهناك يأس من جدية الإنفتاح الذي حصل نحو فئات السياسية بإسم الديمقراطية التي مارسها المسؤليين بعقلية البقال الذي يساوم على القرش،وليس بعقلية تأكيد ثقة**

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق ، ص ص157-158

[2] مصدر نفسه،ص156

[3] نفسه ،ص165

الشعوب"[1] للأسف تصبح الديمقراطية كلعبة سياسية تستعمل للمصالح السياسية وتغطية المشاكل لتعكس صورة، وبالتالي تعميم فكرة الديمقراطية الشكلية.

ثالثا:تحديات العولمة

ينبغي الإشارة إلى عنصر العولمة بإعتباره عنصر حيوي و هام في عملية التنظيم أو الإنتقال نحو الديمقراطية،إلا أنها في بعض الأحيان سلاح ذو حدين،بمعنى رغم إيجابياتها التي ساهمت في العديدة من المجالات نحو الأفضل إلا أن لها سلبيات و معضلات كانت سببا في عرقلة مسار جانب معين،على ضوء هذه الشذرات المعرفية يمكننا أن نحصر الدور الإيجابي الذي ساعد في عملية و تنظيم الحياة السياسية بالأخص الإنتقال الديمقراطي

تعتبر العولمة مرحلة من مراحل الحداثة والتطور،تتكاثف فيها العلاقات الإجتماعية على الصعيد العالمي بروابط إقتصادية و ثقافية و سياسية،وهذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي و إحلاله و إستبداله بالعالمي،ولا تعني إستبدال الداخل بالخارج،وإنما إضافة بعد جديد كما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على الأفراد و المجتمعات[2]

ففي نظر غليون دينامية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالمية من الكثافة و السرعة في عملية إنتشار المكتسبات التقنية و العلمية للحضارة، من ناحية أخرى ثمرة إرادة النخب و الدول الحاكمة في إستغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الإجتماعية[3]

فحتمية العولمة كتجسيد لروح عصر المعرفة،تحتم نمطا جديدا من التفكير كي يتم التعامل مع الأمور كافة بأمانة بعيدا عن الغوغائية،وهذا ما يتطلب إجراء تحولات مجتمعية كافة في الدول العربية،ومن تلك التحولات يأتي الجانب السياسي الذي يقوم على إعادة تشكيل العقلية العربية،والرؤية المستقبيلة للعرب،لتتطور إلى آلية العمل العربي المشترك الذي يضمن

[1] برهان غليون(وآخرون)،حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق ، ص163

[2] غربي محمد،تحديات العولمة أثرها على العالم العربي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد6،الجزائر،ص20

[3] برهان غليون،الوطن العربي أمام تحديات القرن العشرين، المستقبل العربي، بيروت ،العدد232 ،1998،ص30

مستقبل الشعوب العربية[1]، وبهذا المعنى تكون للعولمة دور إيجابي و مهمة تساعد على النهوض و التطور رغم أن سلبيتها تتعدد إلا أننا في مجتمعاتنا العربية يجب أن نستغل هذه الإيجابية بالأخص من ناحية التنمية و الجانب السياسي، وتجعل ظلها يعكس واقع النهضة و الإستغلال الأحسن لتضيف بعدا خارجيا للنضال الديمقراطي يعزز الجهود المحلية،لذلك فإن الدول العربية مطالبة بالعمل على صهر التكوينات الإجتماعية ذات الأصول العشائرية و الطائفية في بنى جديدة للإرتقاء بدائرة الإنتماء الضيق إلى مدى أكثر رحابة،هو الإنتماء الوطني و القومي،والتوزيع العادل لفرص التنمية وتعزيز المشاركة على أرضية الإعتراف بالأخر وحقه في التغيير[2] يشارك هذا الرأي أمين سمير في كتابه مع برهان غليون ثقافة العولمة بقوله:"**هناك بالفعل ميل إلى تجاوز حدود الدولة الوطنية وهذا الميل يترتب عليه تشجيع الأخذ بعدد من القيم الإشتراكية تتلخص بدورها في إنتشار المطالب الديمقراطية(وهو ظاهرة إيجابية)**"[3]

وبالتالي فهي ليست قدرا مقبولا وقضاءا محتوما،فبإمكان مجتمعاتنا أن تجعل التقدم في ظلها ممكن، إذا إنعقد العزم على رفض القابلية للسيطرة وإذا توحدت التصورات و الأفكار والممارسات حول تصور بناء للهوية و التنمية و الشرعية،فيمكن أن تفتح العولمة فرصا لتحرر الإنسانية. فالتحرر الحر للقيم و الأفكار يقدم لكل فرد فرصا للتقدم و الإزدهار[4]وهذا مايفسر واقع التغيير الذي أصبح أمر ممكن في البلاد العربية،وتحديات العولمة تبريرا كافيا لهذا التغيير المطلوب عربيا. لتكون إذن مرحلة جديدة ومرحلة تمهيدية

أن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم،هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة،وحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبيا،على الرغم من إرتباطها بالتاريخ العالمي قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة،فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية،وعندما نقول أن العولمة تعني خضوع البشرية لتاريخية وحدة،فهذا بعني أنها تجري في إمكانية ثقافية وإجتماعية وسياسية

[1] أشرف غالب أبو صالحة،تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي،رسالة ماجستير،العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011 -2012 ،ص111

[2] زين العابدين معو،دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية،مرجع سابق،ص30

[3] برهان غليون،سمير أمين، العولمة وعولمة الثقافة،دار الفكر،دمشق،ط1،1999،ص209

[4] نور دين زمام،عولمة الثقافة (المستحيل و الممكن)،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الأول،2011 ،ص145

موحدة[1]بإختصار أن العولمة تبشر بمرحلة جديدة للتنظيم العالمي الإنساني تمثل نقيض المرحلة السابقة،التي نحن بصدد الخروج منها اعني مرحلة الدولة القومية،والإنكفاء على حدود السياسية للدول كإطار جغرافي للتثمير المادي و الروحي عند الجماعات البشرية عموما[2]

تعمل العولمة في إتجاهين متناقضين،الأول تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية في جميع أنحاء العالم،أما الثاني فهو يشير إلى تفاقم التفاوت في الشروط المعيشية و المادية و المعرفية بين الجماعات،وبالتالي تراجع شروط تحول الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية،وتهديد الديمقراطيات النشيطة نفسها بالتدهور نحو ديمقراطيات شكلية[3]،من خلال هذا التحليل نستنتج أن الأخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء و ضمان النجاعة الإقتصادية و الثقافية. لكن الإستفادة الفعلية من هذه التقنيات غير ممكن من دون أن تقف وراءها إستراتيجية ذاتية تحد من إستخداماتها من قبل القوى الكبرى لأهداف هيمنية، وهذا يعنى أن الدخول في العولمة و تقنياتها و حقولها أمر حتمي و مفروض على كل مجتمع يريد أن يبقى في دائرة المجتمعات التاريخية[4]

والنتيجة أن الدعوة إلى ضرورة الإنخراط في العولمة كما لو كانت في كل جوانبها التي تتظاهر فيها اليوم،أمر موضوعيا محضا لا خيار لنا فيه تغطي إلى على حقيقة أن هذا الإنخراط لا قيمة له،ولا يمكن أن يحصل بصورة إيجابية،من دون إستراتيجية ذاتية خاصة للدخول في العولمة من منطلق الصراع من داخلها في سبيل تعديل موازين القوى المتحكمة فيها، وتحسين فرص السيطرة على جزء من آلياتها والتحكم في نظمها وفاعليتها[5]

ويفترض التعامل الناجع و المتوازن مع العولمة والتحديات التي تطلقها تبدلا أساسيا في توجهاتنا ومواقفنا في مقدمة ذلك التخلي عن المواقف الدفاعية التقليدية وتبني مبادرات إجابية بناءة تهدف إلى تعديل النظام العام وتطوير التعاون الجماعي،يقول غليون"**يجب أن نعترف بقصور أنظمتنا و الإنطلاق من هذا القصور نفسه من أجل واقع العالمية وكسر آليات**

[1] برهان غليون،سمير أمين،عولمة الثقافة وثقافة العولمة،دار الفكر،دمشق،ط1، 1999 ، ص19

[2].برهان غليون،ثقافة العولمة وعولمة الثقافة،مصدر سابق،ص20

[3]برهان غليون،الديمقراطية اللبيرالية و العولمة،الحوار المتمدن http//www.alhiwar.org على الساعة22:22 ،يوم16.05,2020

[4] برهان غليون،سمير أمين،ثقافة العولمة وعولمة الثقافة،مصدر سابق،ص ص 28 –29

[5] مصدر نفسه،ص29

التبعية"[1] يشاركه في هذا الطرح سمير أمين في قوله"**توصلنا أنا وغليون إلى إستنتاج متشابه في ميدان إشكالية ثقافة العولمة،ألا وهو التقوقع الثقافي،ورفض التفاعل مع الثقافات الأخرى يمثل إستراتيجية محكومة بالفشل**"[2]

وفي طرح أخر يرى غليون أن العولمة تحمل في طيها ميلا إلى إلغاء دور الدولة الوطنية في تكوين الإطار الأساسي الذي ترسم في حدوده السياسية الإقتصادية المستقلة،فتحدد أشكال الخصوصيات المحلية هذا في قوله "**إن هذا الميل ميل إيجابي يساعد الإنسان على الإعتناق من ضيق الأفق الوطني،فيشجع إسهامه في بناء إنسانية عالمية، الأمر الذي يمثل وره تحديا جديدا**"[3]

[1] برهان غليون سمير أمين،ثقافة العولمة وعولمة الثقافة،مصدر سابق،ص55
[2] مصدر نفسه،ص205
[3] نفسه،ص209

وحوصلة ما تم طرحه في هذا الفصل نستنتج هو أن قوة الخيار الديمقراطي في البلاد العربية أو الأنظمة السياسية يكمن في تجاوز تلك العقبات التي تقف أمام مسار الطلب الديمقراطي،المتمثلة خاصة في الجانب الإقتصادي والإفتقار إلى الإستقلالية و التبعية الخارجية، ومن ناحية أخرى الجانب الإجتماعي و الطبقات الإجتماعية التي قللت من شأن الطلب الديمقراطي،هذا ما جعل غليون يقدم الحلول لتجاوز هذه الأزمة من خلال بلورة مشاريع إصلاحية،ورؤية مستقبلية توحي إلى عملية التغيير،بدءا من الذات وثقافة المجتمع لتحقيق نظام يضمن الحرية و المساواة، ويحقق الإندماج الحضاري للمجتمعات العربية، وبالتالي ترسيخ قيم ديمقراطية حقة تتكامل فيه بناء دولة قوية .

خاتمة

يظهر لنا من خلال مناقشة مسألة الديمقراطية في البلاد العربية عند برهان غليون أن هذا الأخير طرح لنا مشروعا فلسفيا سياسيا،يحمل في طياته فكرا فلسفيا تحرريا. وهو مشروع يبدأ بفهم الواقع العربي السياسي،ونقده من خلال دراساته للأوضاع و التغيرات السياسية و الإجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية،مؤكدا في ذلك أن الديمقراطية مجرد شعارات وممارسة شكلية ليس إلا،فكان حضور الفكر الغليوني حضورا متميزا وملفتا للأنظار يؤكد فيه على ضرورة التغيير والنهضة نحو مستقبل أفضل،في سبيل بعث روح التقدم و العيش عصر الديمقراطية و نظام الحرية

فدراستنا لمفهوم الديمقراطية في الوطن العربي كمفهوم فلسفي سياسي في الفكر الغليوني بالأخص أعطى للمفهوم سمة الإستقلالية والخروج من دائرة التبعية،حسب ما أظهرته الدراسة التي قدمها برهان غليون يتبين لنا أن الديمقراطية في البلاد العربية تعاني نوعا من الجمود المجتمعي والتهميش بسبب الظروف والأزمات التي تعرض لها المجتمع العربي،وخير مثال كما تم ذكره العراق ونظام صدام حسين، وسوريا مع نظام بشار الأسد، وبالتالي جعل من قيم الديمقراطية تندثر وتتحقق الديمقراطية الشكلية و ترفع كشعار إستهلاكي يستفيد منه النخب الحاكمة ، ليتضح لنا أن برهان غليون عاش عصر يتسم بالإضطراب السياسي من جهة و الإجتماعي من جهة أخرى ليجعله يواجه بفكره التحرري و يشارك في النضال السوري، فواصل وكتب وأوصل صوته بمؤلفاته و كتاباته،ليؤكد للشعب حق مشاركته وممارسته في السلطة وخياره للطلب الديمقراطي .

فتعرض الوطن العربي إلى الإستغلال والتبعية والتأثر بالنظم الإستبدادية جعل من تطبيق قيم الديمقراطية تقف أمام مجموعة من العوائق والأزمات مختلفة الجوانب ، إعتبرها غليون الحاجز الذي منع الطلب الديمقراطي أن يعطى له الحق و الإعتزاز، فكان الواقع الإقتصادي منحط يفرض عليها التبعية ومن ناحية أخرى ضعف الطبقات الإجتماعية و إفتقار للثقافة السياسية في بناء قيم ديمقراطية وغيرها . إلا أنها(العوائق) تمثل في الوقت نفسه حافزا للمضي قدما نحو الهدف المنشود وهذا ما تجلى في القراءات الغليونية . إذا اعتبر أن سبيل الإصلاح و خلاص العالم العربي من الأزمات السياسية و الإجتماعية الراهنة،والإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام العدالة الإجتماعية أو بالمعنى الأصح النظام الديمقراطي يكمن في تغير التفكير العربي أولا قبل المجتمع كذلك الإصلاح

الإقتصادي والإجتماعي الذي يلعب دورا كبيرا في التطور بجميع حالاته و مجالاته،ومن منظور أخر دور العولمة كمشروع نهضوي جديد تتكامل معه الأصالة مع المعاصرة، وتتجلى فيه مظاهر التقدم والوعي العقلاني الذي هو أساس و جوهر البدء نحو التغيير. ومن هذا المنطلق أصبح المفكر التحرري المضطلع بأعباء نظام الإستبداد قد أوصل صوته لنخبة العوام من جهة ونخبة المثقفين من جهة آخرى ،الأمر الذي جعله ينادي بتغيير المنظومة العربية السياسية، التي أضحت أكبر أكذوبة تاريخية .

فمقياس التغيير الإيجابي وضع الواقع العربي تحت مجهر الإصلاح،هو أساس فكر غليون السياسي،لذا أكد من خلاله بيان قيمة الديمقراطية الحقيقية.

ومن حيث النتائج التي توصلنا إليها من خلال مناقشتنا لهذا الموضوع هي:

-برهان غليون ذلك الكاتب الدائم الحضور في المشهد السياسي تميز بفكره ونضاله لتغيير الواقع السياسي ورفع شعار الديمقراطية

-أن الغاية التي سعى إليها غليون هي عملية التغيير، وإصلاح الوضع العربي و التطبيق الفعلي للنظام الديمقراطي الحق

-الديمقراطية الحقيقية هي التي ننتجها ونسعى إلى تطورها بعيدة عن تلك الشعارات الإستهلاكية

-فشل النظم الإستبدادية وتناقض النخب فيما بينها جعل من برهان غليون يركز على عملية الإنتقال الديمقراطي في البلاد العربية

-العمل على تأسيس بناء قيم ديمقراطية في الأنظمة العربية تأخذ زمام المبادرة في عملية الإصلاح وضمان التغيير الفعلي للممارسة السياسية

-ضرورة المساهمة والكفاح بما هو متاح وضروري في عملية تغيير النظام

لنصل في آخر المطاف إلى أن مناقشة موضوع الديمقراطية في البلاد العربية أمر ضروري وحتمي،أخذ المساحة الكافية في بطون الكتب الفلسفية،وجعل من أستاذ علم الإجتماع السياسي برهان غليون يعطي له الحق في البحث و التحليل الموضوعي،رغم أن الحياة السياسية جامدة ومثبطة،نتيجة مجتمع مشوه فكريا و ثقافيا و سياسيا إلا أنه لن يتخلى عن موقفه وغايته.

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع:

أولا: المصادر

1:برهان غليون،إغتيال العقل،المركز الثقافي العربي، المغرب،ط4،2006

2:برهان غليون،الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية:المواقف والمخاوف المتبادلة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 ،1999

3:برهان غليون،الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1.1994

4:برهان غليون،المحنة العربية:الدولة ضد الأمة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط3، 1993

5برهان غليون،المحنة العربية: الدولة ضد الأمة ، مركز درسات الوحدة العربية،بيروت،ط4، 2015

6: برهان غليون،المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات،المركز العربي للأبحاث،ط3، 2012

7:برهان غليون،الوعي الذاتي،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،ط2 ،1992

8:برهان غليون(وآخرون)،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيرون،ط1، 2001

8: برهان غليون،بيان من أجل الديمقراطية،المركز العربي للأبحاث،بيروت،ط4، 1986

10:برهان غليون(وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1 ،1994

11:برهان غليون(وآخرون)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1،2001

12:برهان غليون، مابعد الخليج وعصر المواجهات الكبرى،مكتبة مدبولي،القاهرة،ط1992،1

13:برهان غليون،نقد السياسة:الدولةوالدين،المركز الثقافي العربي،المغرب،ط4، 2007

14:برهان غليون،سمير أمين،عولمة الثقافة و ثقافة العولمة،دار الفكر ،دمشق،ط1، 1999

ثانيا:قائمة المراجع

ا: باللغة العربية

1:أبو محمد علي،تاريخ الفكر اليوناني:الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون،دار النهضة العربية،بيروت،د ط،2001

2:أحمد أمين،زكي نجيب محمود،قصة الفلسفة اليونانية،دار الكتب المصرية،القاهرة،ط1984،2

3:أحمد المنياوي،جمهورية أفلاطون: المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة،دار الكتاب العربي دمشق، ط1، 2010

3:أحمد طلعت،الوجه الأخر للديمقراطية،طريق للنشروالتوزيع،الجزائر،د ط،1990

4:أدريه كريتون،روسو،حياته وفلسفته،تر:عادل زعيتر،مؤسسة هنداوي،القاهرة،د ط،2012

5:أرسطوطاليس،السياسة،تر:أحمد لطفي السيد،منشورات الجمل،بيروت،ط1 ،2009

6:إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية،دار الفجر للنشر،القاهرة،ط1، 2001

7:أفلاطون،الجمهورية،تر:حنة أرندت،المطبعةالمصرية،القاهرة،ط1948،2

8:العروي عبد الله،ديمقراطية القومية العربية،ملتزمة للنشر،القاهرة،ط2، 1968

9:آلان تورين،ماالديمقراطية،تر:عبود كسوحة،دار الثقافة،دمشق،د ط،2002

10:آلان تورين،نقد الحداثة،تر:أنور مغيب،المجلس الأعلى للثقافة،باريس،ط1 ،1994

11:أميرة حلمي مطر،جمهورية أفلاطون، مهرجان القراءة للجميع،د ب،د ط،1994

12::جان توشار(وآخرون)،تاريخ الفكر السياسي،تر:مقلد علي،دار العالمية للنشر،لبنان،ط2 ،1983

13:جان جاك روسو،العقد الإجتماعي،تر:عادل زعيتر،مؤسسة هنداوي،القاهرة،د ط،2012

14:جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي،تر:عبد العزيز لبيب،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،ط1،د س

15:جون راولز،العدالة كإنصاف:إعادةوصياغة،تر:حيدر إسماعيل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 2009

16:خليفة علي خوري(وآخرون)،لماذا إنتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط2009،1

17:خليفة على الخوري(وآخرون)،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط2، 2002

18:عبد الرحمان منيف،الديمقراطية أولا،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،القاهرة،دط ،د س

19:فتحي السيدعبده،السياسة و المجتمع:رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية والأحزاب السياسية،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،د ط،دس

20:مختار غريب،الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا،مؤسسة كنوز للحكمة،الأبيار، الجزائر،د ط،2009

21:محمد سليم العروي،نظرات ول الديمقراطية،دار وائل للنشر،عمان،د ط،2000

22:مصطفى النشار،تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي،جزء2،دار قباء للطباعة والنشر،قاهرة د ط،2000

23:محمد سبيلا،مدرات الحداثة،الشبكة العربية للأبحاث،بيروت،ط1، 2009

24:محمد الأحمري،الديمقراطية:جذور و إشكالية التطبيق،الشبكة العربية للأبحاث،بيروت،ط1،2012

25:عمر السويني،الثقافة السياسية وإشكالية الإنتقال الديمقراطي،مؤسسة بلا حدود،الرباط،دط،دس

26:ناجي علوش،الديمقراطية:المفاهيم والإشكالات،المؤسسة العربية للدراسات،بيروت،ط1،1994

27:محمدأمين،الوعي و الوعي الزائف في الفكر المعاصر،الثقافة الجديدة،القاهرة،دط،دس

28:لاريديماند،روح الديمقراطية:الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة،تر:عبدالنور الخرافي،الشبكة العربية،دط،2014

29:محمد حسن دخيل،اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،ط1،2009

30: توماس هوبز،اللوفيثان،الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة،تر:حبيب حرب،هيئةأ بو ضبي،ط1 1011

ب : باللغة الأجنبية

1:John Rawls ,Libéralisme politique,trad Catherine Aurad(paris puf 1999)

ثالثا:الموسوعات و المعاجم و القواميس

ا: بالعربية

1:إبراهيم مدكور،المعجم الفلسفي،الهيئة العامة لشؤون المطابع،القاهرة،1983

2:أحمد عطية الله،القاموس السياسي،دار النهضة العربية،ط3 ،1968

3:أندري لالاند،موسوعة لالاند الفلسفية،المجلد الأول،منشورات عويدات،بيروت،ط2، 2001

4:جميل صليبا،المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية،الفرنسية،الإنجليزية ،اللاتينية ، دار الكتاب البناني ،لبنان ،ج، 1982

5:عبد المنعم حنفي،المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة،مكتبة دوبلي،القاهرة،ط3، 2000

6:محمد سبيلا ونور الهرموزي،موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية و الفلسفة،عربي إنجليزي فرنسي،منشورات المتوسط،المغرب،ط1، 2017

ب: بالإنجليزية

1:Routledge Encyclopedia of Philosophy ، version 1 : 0 London and new york : routledge (1998) entry : democracy

2 :Webester Encyclopedic، Unabridged dictionary of English language ، 1989

رابعا:المذكرات العلمية

1:بن سماعين موسى،مشكلة الدولة:الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون،رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم الفلسفة،2006-2007م

2: موسى بن سماعين، الدولة في الفكر العربي المعاصر بين قيم التراث و الحداثة: برهان غليون نموذجا ، مقدمة لنيل دكتورا، قسم الفلسفة جامعة باتنة 1 ، 2016 -2017

3:غاني بودبوز،اشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها،رسالة ماجستير، علم الاجتماع السياسي،جامعة الجزائر،2004-2005 م

4:مصطفى بلعور،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية،اطروحة دكتورا، علوم سياسية،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009-2010 م

5:العسكري زينب،إشكالية الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي(الواقع والآفاق)،أطروحة دكتورة في الفلسفة،جامعة وهران2 ،2018-2019م

6:محمد بدري المطيري،دور القيادة في رسم تنفيذ سياسات التنمية،شهادة لنيل الماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2015

7:أشرف غالب أبو صالح،تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011-2012م

خامسا:المجلات و المقالات

1: برهان غليون، الديمقراطية: الشعب و التغيير، مجلة الثقافة الجديدة، المغرب، العدد 1،16 أبريل 1980

2:أحمد حوحو، مجلة الفكر:مبادئ ومقومات الديمقراطية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية العلوم السياسية،شتمة،العدد الخامس

3:برهان غليون،إغتيال العقل وإدانة الحداثة،مجلة أدب نقد،القاهرة،عدد32،1987

4:برهان غليون،الديمقراطية رغم النظام الدولي،مجلة الناقد،لبنان،عدد01،1992

5:برهان غليون،العقلانية ونقد العقل،مجلة الوحدة،عدد51،ديسمبر ،1988

6:تتيات على ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز،مجلة النجاح للأبحاث،العلوم الإنسانية،الجزائر، مجلد28

7:غربي محمد،تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر،عدد 06،2019

8:محمد عابد الجابري،الديمقراطية وحقوق الإنسان،مجلة كتاب في جريدة،عدد29،2006

9:نور الدين إمام،عولمة الثقافة(المستحيل و الممكن)،مجلة العلوم الإنسانية،بسكرة،عدد01،2011

10:يحي الجمل،نهرو وفلسفته،مجلة الفكر المعاصر،القاهرة،العدد05،1965

11برهان غليون،الوطن العربي أمام تحديات القرن العشرين،المستقبل العربي،بيروت،عدد232 ،1998

سادسا:مقابلات

1: برهان غليون،حوار خلدون (https : www,youtube,com/,watch؟=ivx5z47ve)

2: برهان غليون حوار: جيزال الخوري، قناه المشهد (https//:www.bbc.com/arabic/media)

3: برهان غليون،حوار:عبد القادر قلاتي،من مجتمع الحشد إلى مجتمع المواطنة،جريدة البصائر https : elbassar ; org.

سابعا:مواقع الكترونية

1:برهان غليون،الديمقراطية و الليبرالية و العولمة،الحوار المتدمن،2007 ، http/www,alhiwar,org.

2:محمود مسلم،الديمقراطية العربية بين الإصلاح والثورة،2012 M ,elwalannews,com

الملخص

الملخص:

يمثل مشروع برهان غليون الحداثي واحد من أهم المشاريع الفلسفية السياسية التي كان لها الحظ الأوفر في الدراسة في الفكر العربي المعاصر، والذي حاول من خلاله أن يجيب عن سؤال الواقع العربي و النهضة الذي طرح خلال القرون الماضية . بحيث كانت غاية الغايات التي سعى إليها غليون هي تحقيق التغيير للواقع السياسي للنظم العربية التي تعاني نوعا من الإستبداي و التبعية،فكانت الديمقراطية ثورة الكرامة والعدالة الإجتماعية تستحق النضال والكفاح لتحقيق نموذج الحضارة العربية ،هذا ماجعل غليون يساهم في بناء الوعي الديمقراطي وبناء السلطة الحقة،فمستقبل الديمقراطية في المجتمعات العربية مرتبط بتغير العقلية السياسية ومجتمع النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى لتكون الممارسة الديمقراطية ممارسة فعلية حقة تحقق المساواة والحرية .

الكلمات المفتاحية :

برهان غليون ,الديمقراطية, الشعب ,الإنتقال الديمقراطي,الوطن العربي ,المساواة ,التغيير

Résumé

Le Projet Modernité de **M-Burhan Ghalioun** représente lune des législations philosophiques les plus importante qui a eu la meilleure chance dans l'étude de la pensée arabe contemporain.qui pour finalité principal a tente de répondre a la question de la réalité arabe et de la renaissance et révolution qui a été soulever depuis des siècles passés.

De sorte que, le but des objectives, qu'il cherche Ghalioun est de réaliser un changement dans la réalité politique des régimes arabes, qui souffrent d'un sorte de despotisme et de dépendance, la démocratie était donc une révolution de dignité et de justice sociale digne de lutte et de lutte pour atteindre le modèle de la civilisation arabe, et c'est ce qui a pousse Ghalioun a contribuer a la prise de conscience démocratique et a la construction de la vérité - l'avenir de la démocratie dans les sociétés arabes est lié à un changement dans la mentalité politique et la société de l'élite dirigeante au premier degré, de sorte que la pratique réelle serait une véritable réalisation d'égalité et de liberté -

Les Mots Clés

Burhan Ghalioun, la Démocratie, les Personnes ,Transition Démocratique, Le Monde arabe, égalité, Changement